حديث المالية

الجمهورية اللبنانية
وزارة المالية

النشرة الداخلية لوزارة المالية اللبنانية

تصدر عن المعهد المالي – العدد ٢٥، أيلول ٢٠٠٦

عزم، شجاعة، مثابرة، سنصل بطيئاً لكن أكيداً.

انطلاقا من هذه الذهنية وعلى وقع هذه الكلمات الجوهرية، تلتقي السياسة الإصلاحية لوزارة المالية كما مشوار السنوات العشر للمعهد مع ملامح مغامر لبناني عظيم وعمله الدؤوب لتحقيق نصر مجيد ومؤثر.

وفي هذا السياق بالذات، يوقع مكسيم شعيا بريشته افتتاحية هذا العدد الاستثنائي من "حديث" الذي يشاركنا من خلالها خبرته الفريدة. بيد أن هذا العدد الذي كان يُفترض أن يصدر في شهر آب لم يُكتب له أن يبصر النور إلا في أيلول. وكأن نشرة الوزارة هذه قد اختارت أن تواجه المحنة التي ألّمت بالبلاد بالأمل وبتقديم صورة مشرقة للبنان السلام والقوة والهناء.

وهذا "الحديث" الصادر بُعيد حرب تموز ٢٠٠٦ هو "حديث" كل لبناني ما انفك يؤمن بقدرة مواطنيه على تحقيق المآثر والإنجازات وبقدرة لبنان على احتلال موقع مرموق على الساحة الدولية.

إن هذا "الحديث" بافتتاحيته الصادرة من أعلى قمم الإفرست هو "حديث" بلاد الأرز التي تنهض من كبوتها و"حديث" لبنان الذي يأبى أن يموت.

س.م.

الافتتاحية

عندما تحدّيت نفسي بتسلق القمم السبع منذ قرابة أربع سنوات، ألفَيتُ المهمة عملاقة وصعبة إلى حدّ أنني رحت أتساءل في الصميم عمّا إذا كنت على مستوى التحدي. ومن هذا المنطلق، غالباً ما كانت تخالجني ومضات وعي وإدراك أخاف خلالها من أن أكون قد فقدت صوابي، وهي الفكرة التي راودت أذهان الكثيرين من زملائي وأصدقائي ومواطنيّ عندما علموا بقراري.

خلال لحظات الوهن والضعف هذه، ما انفكّ العزم والطموح لبلوغ الهدف

في هذا العدد

الافتتاحية

صفحة من حرب تموز ٢٠٠٦ (ص١)

التدريب
- التدريب في وزارة المالية: أرقام ونشاطات (ص٣)

شركاء في التدريب
- محطة في تقويم أداء المعهد المالي (ص٥)
- حركة تبادل وتعاون ناشطة من وإلى فرنسا (ص٦)

أخبار الوزارة
- تكريس التعاون بين وزارة المالية ونقابة خبراء المحاسبة (ص٦)
- لقاء مع المغامر مكسيم شعيا في المعهد المالي (ص٦)
- الرواتب والأجور: نموذج الـ "٨ر" في تفاصيله (ص٧)
- صار فينا نصرح بالبريد! (ص٨)

مشاريع جديدة
- شبكة غيفت – مينا :GIFT-MENA شراكة من أجل التدريب على الحكم الصالح (ص١٠)

الملف
- مشروع قانون توحيد وتبسيط الإجراءات الضريبية: أسبابه وماهيته (ص١١)

أخبار سريعة
- أزعور رئيساً لفعاليات مجموعتي الثمانية والشرق الأوسط (ص١٣)

حديثكم حديثنا
- صرخة من القلب في حرب تموز ٢٠٠٦ (ص١٣)

حياة الوزارة

المكتبة المالية

صفحة من حرب تموز ٢٠٠٦

بسبب الظروف الأليمة التي مرّ بها لبنان جرّاء العدوان الإسرائيلي الذي استهدفه، اتخذت وزارة المالية ابتداءً من تموز ٢٠٠٦ عدداً من التدابير لمساعدة المتضررين ولتسهيل معاملات المواطنين ولتأمين حسن سير الأعمال في الوزارة.

دعوة الموظفين إلى الالتحاق في مراكز عملهم

بدايةً، حرص وزير المالية على وجوب حضور كافة الموظفين والعاملين في مختلف الإدارات والوحدات التابعة لوزارة المالية إلى مراكز أعمالهم الأساسية لتأمين حسن سير العمل. أما من تعذّر عليه ذلك، فقد التحق بأقرب وحدة تابعة لوزارة المالية في منطقته أو طلب إجازاته الإدارية أو حتى إجازة بدون راتب. وقد تواجد موظفو مديريات الواردات والضريبة على القيمة المضافة والخزينة يوميا في مبنى مديرية المالية العامة الكائن في منطقة الوسط التجاري مما وفّر على المواطنين تكاليف الانتقال بين الوحدات وسهّل عليهم إنجاز معاملاتهم الضرورية بالسرعة اللازمة. ■

تمديد تعليق سريان مهل مرور الزمن على المعاملات في وزارة المالية

أما فيما يتعلق بالمعاملات الضريبية، فعمدت وزارة المالية في أول فترة من الحرب على تمديد مهل تأدية الضريبة على الرواتب والأجور والضريبة على القيمة المضافة لفترة ١٥ يوماً وعلى مرتين متتاليتين. ونظراً لصعوبة الأوضاع الأمنية، أعادت الوزارة إبلاغ المكلفين وأصحاب المعاملات بأن تعليق سريان مهل مرور الزمن على جميع المعاملات الممدد حتى تاريخ ٢٠٠٦/٧/٣١ أصبح لغاية تاريخ ٢٠٠٦/٨/٣١ ضمناً. ■

تحرك إدارة الجمارك

وانتقلت مكاتب إقليم بيروت ومصلحتي مطار ومرفأ بيروت باستثناء دائرة مسافرين المرفأ إلى مقرّ المعهد المالي طيلة فترة الحرب بغية تسهيل وتسريع عمليات سحب البضائع من المخازن.

وتمّ تأمين خروج ٩٠٪ من البضائع العالقة في الحرم الجمركي تحت جميع الأوضاع الجمركية (وضع بالاستهلاك المحلي وإعادة تصدير، ترانزيت...). واتخذت تدابير استثنائية لعملية تخليص البضائع كتأجيل التأشيرات الموجبة شرط أن يتعهد صاحب العلاقة بتقديمها بصورة لاحقة. كما وُضعت غرفة عمليات بتصرف أصحاب العلاقة من أجل الاستفسار عن أي موضوع يتعلق بالجمارك حتى أيام الآحاد. وبالرغم من الخسارة في الرسوم بسبب وقف عملية الاستيراد والتصدير والخسارة في القطاعات المنتجة، وعادت الحركة الطبيعية إلى مطار ومرفأ بيروت عند انتهاء الحرب مرفقة بتهافت للبضائع المستوردة. ■

الإسعافات المالية

اتخذت وزارة المالية سلسلة من التدابير لتسهيل عمل باقي الإدارات وتأمين الإغاثة للمواطنين ونذكر منها:

١. تسديد مبلغ ١١,٢٥٧,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل (إحدى عشرة ملياراً ومئتان وسبعة وخمسون مليون ليرة لبنانية) إلى القوى العسكرية لتأمين المحروقات لوحداتها.

٢. تحويل مبلغ مبلغ ٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل. (ثلاثة مليارات ليرة لبنانية) إلى حساب مستشفى الرئيس الشهيد رفيق الحريري الجامعي.

٣. تأمين سلفة طارئة لوزارة الصحة العامة بقيمة ١٢٠,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل. (مئة وعشرون مليون ليرة لبنانية).

٤. تحويل مبلغ ٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل. (ثلاثة مليارات ليرة لبنانية) إلى حساب الهيئة العليا للإغاثة والتنسيق معها من أجل تأمين حاجتها من السيولة تباعاً.

٥. فتح حسابين خاصين بالعملة اللبنانية وبالدولار الأميركي في مصرف لبنان لقبول التبرعات النقدية من الجهات الداخلية والخارجية على أن تخصص هذه المبالغ للإنفاق على أعمال الهيئة العليا للإغاثة.

٦. نقل اعتماد بقيمة ١,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل (مليار وخمسماية مليون ليرة لبنانية) من احتياطي الموازنة العامة إلى موازنة وزارة الدفاع الوطني. ■

المنشود يسيطران على الموقف لا محالة، فأتعزى بالتفكير مراراً وتكراراً بأن آخرين قد نجحوا في ذلك، فما عساه يمنعني من القيام بالمثل؟

فإذا بي أتسلح بقوة الإرادة والحرص على عدم المبالغة في الاندفاع، وأعد نفسي بأن أتخطى المراحل مرحلة مرحلة أو اثنتين اثنتين ربما، ولكن ليس أكثر، إدراكاً مني بأن الحياة لا تُعوَّض في حين أن الجبل لن يبارح مكانه وأن لي عائلة وولدين يعتمدان عليّ.

ستعترضني مشاكل جمة على الطريق، لا محالة. لم أشكّ في ذلك ولو للحظة. ولكنني كنت قد بلغت من النضوج ما يكفي لأقتنع بأنه لكل مشكلة – ومن حيث التعريف– حلّ وأنه يكفي إيجاد هذا الحلّ للخروج من المأزق والتقدم باتجاه الهدف. وهذه إحدى الدروس الأساسية التي تعلمتها من رحلاتي المتكررة.

وحرصاً مني على ألاّ تُثبَط عزيمتي وحفاظاً على حماستي، أحجمت عن التفكير في مهمة القمم السبع كرزمة كبيرة واحدة، وقسّمت العمل أجزاء مستقلة يكون كل منها قابلاً للتنفيذ على حدة.

وتذكرت قول أحد كبار الرياضيين إن "النجاح مسيرة طويلة لا هدفاً نهائياً". ومنذ القمة الأولى، كنت قد فهمت هذا القول، وبعد كل جبل أنتصر عليه، وبدل من أن أنام على أمجادي، كنت أبذل جهوداً مضاعفة لإعطاء المزيد وللمضيّ بشكل أقوى وأبعد وأعلى، من دون أن يغيب عن بالي أن أي خطوة ناقصة في أي لحظة قد تكون الضربة القاضية.

والآن وقد تحقق الحلم، حلم القمم السبع والقطبين، ناهيك عن الفتوحات الأخرى في أصقاع العالم الأربعة، أراني قد تعلمت دروساً كثيرة في الحياة... دروساً في العزم والمثابرة والصبر والتسامح... دروساً في الشجاعة والقوة واللياقة والسلوكية... دروساً في الطيبة والحكمة والاحترام والتواضع... دروساً يومية حفظتها عن ظهر قلب وأحاول قدر المستطاع أن أطبقها في الحياة اليومية حيث يصعب التعامل مع البشر أمثالنا الذين، وخلافاً للطبيعة، غالباً ما تأتي أفعالهم وردّات فعلهم متفاوتة ومختلفة بالنسبة إلى القاعدة السلوكية لا بل أحياناً وللأسف متسرعة جداً ومن دون التفكير في العواقب.

من البديهي أننا في أيامنا هذه بتنا في صراع مستمر مع أنفسنا، ومع الغير، ومع الوقت، ومع استحقاقات جمة في عالم يشهد حالة من التنافسية المتزايدة، حيث تتجه ضرورة "الإنتاج" في بعض الأحيان إلى السيطرة على السلوكية والقيم الأخلاقية التي لا زالت تميز لبناننا عن دول كثيرة أخرى أكثر "تقدماً" بأشواط.

إن مهمة الإصلاح في وزارة المالية، شأنها شأن البلاد برمتها، تبدو اليوم بالضخامة التي لربما هي عليه بحق. ومجرد التفكير منذ الآن في النتيجة النهائية المتوخاة أو في ما يلزم القيام به لبلوغ هذه النتيجة من شأنه أن يحبط عزيمتنا من دون أدنى شك. فحريّ بنا إذاً أن نستذكر الإنجازات الملحوظة التي تم تحقيقها وأن نتفادى النظر إلى الأعالي باتجاه قمم الجبال العالية. ولنفكر في كل مرحلة على حدة متسلحين برغبة الإصلاح القوية التي تحركنا والمساعدة التي تقدمها لنا وسائل التكنولوجيا الحديثة.

وليركز كل منا على المهمة الموكلة إليه، علماً أنه في آخر النهار لا يكتمل العمل الجماعي إلا من خلال كل حلقة من حلقات السلسلة. وكلي ثقة بأن الشباب الذين انتسبوا مؤخراً إلى وزارة المالية وبفضل التدريب الذي تلقوه في المعهد المالي وعلى رأسهم معالي الوزير الدكتور أزعور بديناميكيته وسلوكه المثالي سيعطون زخماً جديداً لعمليات الإصلاح التي تحتاجها بلادنا بشكل ملحّ.

وأنا مقتنع بأن بلادنا، على صغر مساحتها، تزخر بالمواهب. واسطع دليل على ذلك "قصص نجاح" مواطنينا في بلاد الاغتراب والشركات المتعددة الجنسيات التي يقع اختيارها على بيروت لتقيم فيها مكاتبها الإقليمية.

فإيّانا والتقليل من قيمتنا، بل لنحافظ على قيمنا ولنضاعف جهودنا ولنسعَ لتأمين المستقبل المشرق الذي تستحقه الأجيال القادمة.

مكسيم شعيا

التدريب في وزارة المالية: أرقام ونشاطات

التدريب في أرقام

حرص المعهد المالي على المحافظة على مستوى مميّز في الإقبال على الدورات التدريبية وفي تطوير المحتوى الملائم لموظفي وزارة المالية. كما عزز انفتاحه على الإدارات الأخرى محلياً ودولياً بحيث بلغ إجمالي الدورات التدريبية ١٧٠ برنامجاً خلال النصف الأول من العام ٢٠٠٦ شارك فيها ٢٨٤١ متدرباً، ١٧٠٨ منهم من وزارة المالية و١١٣٣ من الإدارات الأخرى (الرسم البياني).

توزيع المتدربين بحسب ادارتهم

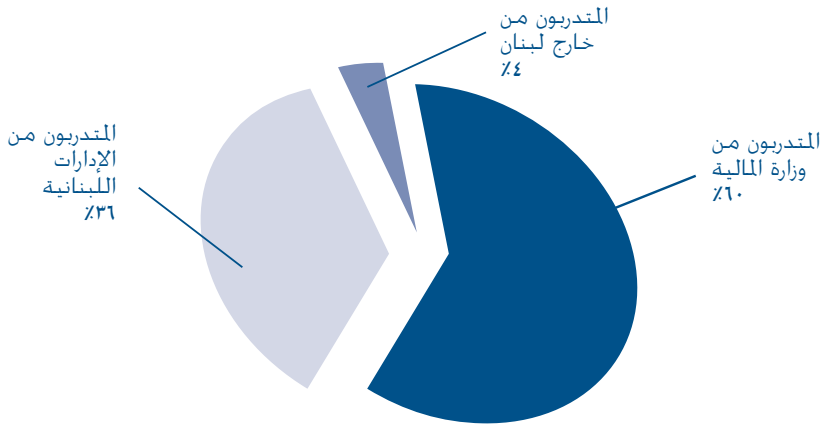

جدول يبيّن الدورات التدريبية في النصف الأول من العام ٢٠٠٦

الدورات التدريبية	عدد الساعات	عدد الدورات	المتدربون من وزارة المالية	المتدربون من الإدارات الأخرى	المتدربون من خارج لبنان	العدد الإجمالي للمتدربين
برامج التدريب المتخصص في وزارة المالية	٤٨٤,٥	٥٨	٩١٠	١٨٤	---	١٠٩٤
برامج التدريب في المالية العامة	٢٤٢,٥	٤٤	٥٧٣	١٨٤	---	٧٥٧
برامج التدريب الخاصة بالجمارك	٢٣٩	١١	٣١٧	---	---	٣١٧
برامج التدريب الخاصة بالعقارية	٣	٣	٢٠	---	---	٢٠
دورات المعلوماتية	٥٩	٤٩	٤٨٩	---	---	٤٨٩
برامج تعزيز اللغات	٣٠٥	٧	١٣٣	١	---	١٣٤
برامج تدريب متخصصة لمستشفيات الخاصة	٢٧	٩	---	٤٢٧	---	٤٢٧
برامج تدريب بالتعاون مع إدارات عامة وخاصة	٧,٥	٢٢	---	٣١٩	---	٣١٩
برامج تدريب بالتعاون مع المنظمات المحلية والدولية والإقليمية	٣٢٨	١٤	١٢٣	٩١	١٠٨	٣٢٢
بعثات تدريب خارج لبنان	٩٥٥	٢٥	٥٣	٣	---	٥٦
المجموع	٢١٦٦	١٨٤	١٧٠٨	١٠٢٥	١٠٨	٢٨٤١

إطلاق موقع إلكتروني للإغاثة

www.lebanonundersiege.gov.lb هو الموقع الإلكتروني الرسمي الذي أطلقته الهيئة العليا للإغاثة برئاسة مجلس الوزراء، بعد بدء حرب إسرائيل على لبنان في تموز ٢٠٠٦ ببضعة أيام. عمل على تصميم وبرمجة الموقع كل من وزارة الإصلاح الإداري (OMSAR) والمعهد المالي وشركة إنفو برو (InfoPro). إن الموقع المتوفر بخمس لغات (عربي، إنكليزي، فرنسي، تركي، عبري) يسمح بالاطلاع على مساعدات الإغاثة الوطنية والدولية وعلى قرارات الحكومة اللبنانية وعلى آخر الأخبار السياسية، الاجتماعية والإنسانية المتعلقة بهذه الحرب. كما أنه يسمح لمن يرغب بالتعبير عن تضامنه مع الشعب اللبناني بتقديم هبات مالية وعينية. أكثر من ٥٠،٠٠٠ شخصاً كانوا قد زاروا الموقع بعد ثلاثة أسابيع فقط من إطلاقه! ■

تسهيل دخول المساعدات الإنسانية

تسهيلاً لدخول المساعدات الإنسانية إلى لبنان طلبت وزارة المالية من المعنيين:

- السماح بإدخال المساعدات على أنواعها الواردة باسم الهيئة العليا للإغاثة أو باسم الوزارات أو الجهات الحكومية أو المؤسسات العامة، أو باسم أي جهة خاصة من أجل التوزيع المجاني بموجب أذونات خاصة على أن تتعهد الجهة المعنية بضمان الرسوم والضرائب وتسديد هذه الأذونات وفقاً لما ستقرره السلطات المختصة بشأنها. وتولّت الهيئة العليا للإغاثة أو الوزارة المعنية مراقبة التوزيع المجاني لهذه المساعدات.
- إعفاء معاملات التخليص العائدة لهذه المساعدات من جميع الرسوم الجمركية ورسوم الخدمات وتعويضات الأعمال الإضافية حتى وإن وردت خارج أوقات الدوام الرسمي. ■

الأضرار المادية

أدى القصف الإسرائيلي إلى تدمير المطارات والمرافئ ومحطات التلفزة ومحطات الإرسال والجسور والطرقات والقرى اللبنانية. وتكشف الأرقام الأولية عن أن الأضرار التالية لحقت بالبنية التحتية اللبنانية (بحسب البيانات التي جرى تبويبها بتاريخ ٢٠٠٦/٠٨/١٥)

الوصف	الكمية	الوحدات
النقاط الحيوية (مطارات، مرافئ، محطات تكرير المياه، محطات كهربائية، إلخ.)	٣١	–
الطرقات	٦٣٠	كلم
محطات الوقود	٢٥	–
المرافئ	٧٧	–
الأوتسترادات	٧٢	–
المنازل الخاصة/الشقق	١٠،٥٠٠	–
القطاع التجاري	٩٠٠	–

يُقدر حجم الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية بملياري دولار، كما هو مشار إليه في الجدول أدناه (بحسب البيانات التي جرى تبويبها بتاريخ ٢٠٠٦/٠٧/٢٢)

قطاع	مقاربة للأضرار (بملايين الدولارات)
النقل	٣٨٦
الكهرباء	١٨٠
المواصلات	٨٥
المياه	٧٠
الإسكان والمنظمات التجارية	١،١٤٤
الصناعة	١٨٠
محطات الوقود	١٠
البنى التحتية العسكرية	١٦
المجموع	**٢،٠٧١**

...وللعقارية أيضاً حصتها!

بدأ المعهد المالي بالتعاون مع مديرية الشؤون العقارية في ١٩ نيسان ٢٠٠٦ سلسلة ورش عمل حول "أصول التدوين والتسجيل في أمانات السجل العقاري". وتلا هذه الدورات سلسلة حلقات حول نظام السجل العقاري الممكن لجميع الأمانات في لبنان ابتداءً من ١٢ حزيران بهدف تمكين موظفي الدوائر العقارية من استعمال نظام المعلوماتية الخاص بالدائرة استعمالاً صحيحاً وموحداً.

تدريب المدرّب: برنامج مشترك لبناني – فرنسي

"أريد أن أصبح مدرّباً ناجحاً"، "أصبحت أعرف ما الفرق بين التعليم والتدريب"، "لقد تغيّرت طريقة تفكيري"...

هذه بعض العبارات التي ختم بها المشاركون في برنامج "تدريب المدرب" ٢٣ ساعة من العمل الدؤوب. الدورة، التي نظّمت بين ١٢ و١٦ حزيران ٢٠٠٦ بالتعاون بين المعهد المالي و GIP-ADETEF، تميّزت بأسلوبها العملي والتطبيقي حيث تمكّن المشاركون من تخطيط وتنفيذ جلسات تدريبية وتقييم أداءهم لناحية التواصل وإدارة المجموعات وصياغة الأهداف وتطبيق تقنيات التدريب الناشطة. وهكذا، تمكّن ١٥ موظفاً من وزارة المالية ومن مجلس الخدمة المدنية ومن مصرف لبنان ومن الأمن العام والأمن الداخلي وديوان المحاسبة من اكتشاف وتقييم أنفسهم كمدرّبين.

وإلى الدورة المقبلة...

تحية إلى فريق المدربين

تتقدّم إدارة وفريق التدريب في المعهد المالي بالشكر الجزيل إلى المدربين الذين بذلوا جهداً مميزاً خلال الفصل الثاني من العام ٢٠٠٦ لتقديم أفضل ما لديهم، ونخصّ بالذكر السيدات والسادة (مع حفظ الألقاب): ميشال شكور، محمود اسماعيل، زياد معدراني، كليمانس صغبيني، عماد مكحّل، داني جدعون، داني ضو، عبّاس شيت، حسين مصطفى، حياة نادر، عبد الحفيظ سوبرة، الياس حداد، الياس شربل، عدنان شعبان، أمين صالح، حبيب أبو صقر، باتريسيا البدوي، أنطوان صليبا، موريس عساف.

محطة في تقويم أداء المعهد المالي

عشر سنوات مرّت على تأسيس المعهد المالي. تجارب متعددة. نشاطات مكثّفة. دعم من أهل وزارة المالية ومن القيّمين عليها. مثابرة من فريق العمل. ثقة من الشركاء الدوليين والمحليين. تعاون وثيق مع موظفي وزارة المالية وموظفي الإدارات العامة. هذه محطة لا بدّ من التوقف عندها. محطة لا بدّ منها لتقويم نقاط القوة وتحسين نقاط الضعف وتوجيه الخطوات المستقبلية. فلم لا نستعين بالشركاء الفرنسيين الذي ساهموا في تأسيس هذا المعهد وفي مسيرته لتوجيه القيّمين على وزارة المالية والمعهد المالي في التخطيط للسنوات القادمة؟

الخبريان الفرنسيان بونوا شوفوشي وجان لوي بودين من وكالة تعزيز التبادل في التقنيات الاقتصادية والمالية التابعة لوزارة المال الفرنسية قاما بزيارة ميدانية لهذا الصدد إلى بيروت فقابلا مجموعات مختلفة من شركاء المعهد والمدربين والمدراء والموظفين في وزارة المالية. حاولا أن ينظرا إلى المعهد من خلال عيون المستفيدين من خدماته والمساهمين في سياساته آخذين بالاعتبار محيطه المحلي والإقليمي. ونتج عن هذه اللقاءات المركّزة دراسة تقييمية لعمل المعهد تتناول الفئات المستهدفة من برامجه ومواضيع التدريب والعلاقة مع سائر مؤسسات القطاع في لبنان ومراجعة لنشاطات المعهد في مجال التواصل والموارد البشرية وسياسات التدريب في وزارة المالية وتشدد على ضرورة تطوير قدرات المعهد حتى يتمكن من استيعاب طلبات التدريب المتكاثرة. وقد شارك السيد شوفوشي بحلقتي عرض ونقاش حول هذه الدراسة نظمها المعهد المالي في ٥ أيار ٢٠٠٦ برعاية وحضور وزير المالية الدكتور جهاد أزعور.

دردشة مع شوفوشي

أما "حديث المالية" فقد استغلت وقت الاستراحة للدردشة مع السيد شوفوشي الذي أعرب، كما الكثير من الفرنسيين، عن عشقه المجيء إلى لبنان وملاقاة أصدقاءه الكثر والعيش في بيروت، هذه المدينة الجميلة والمنفتحة في منطقة حالتها معقدّة. وأبدى تصوّراً زاهراً لمستقبل المعهد المالي الذي يسعى إلى تطوير مناهجه وأمل أن يكون له دوراً مميزاً على المستوى الإقليمي. أما عن الفكرة التي انطبعت لديه عن فريق المعهد، فقد أبدى إعجابه بهذا الفريق السريع والفعّال والمندفع وختم أن العنصر النسائي طاغي على الفريق وتساءل لم لا يأتون ببعض الرجال! ونردّ عليه...ربما في السنوات العشر المقبلة!

مواضيع النشاطات التدريبية بين نيسان وحزيران ٢٠٠٦

توجّه التدريب في الفصل الثاني من العام ٢٠٠٦ إلى الموظفين والعاملين في مديرية المالية العامة ومديرية الجمارك العامّة ومديرية الشؤون العقارية. وشهدت بعض البرامج التدريبية إقبالاً كبيراً من الإدارات والمؤسسات العامّة لاسيما الدورات الإدارية التي تناولت مواضيع "الإبداع الإداري" و"إدارة الوقت" و"دينامية المجموعة" و"المراسلات الإدارية".

دورات في المحاسبة

نظم المعهد المالي ٣ دورات تدريبية في المحاسبة (مستوى مبتدئ ومستوى متوسط ومستوى متقدّم)، بالإضافة إلى دورة في المحاسبة التحليلية. أعداد كبيرة من المرشحين تقدّموا لهذه الدورات خاصة وأنه كان من المقرر أن ينظم مجلس الخدمة المدنية مباراة لوظيفة مراقب رئيسي يخضع فيها المرشحون لامتحانات في المحاسبة التحليلية. وبدأ المعهد المالي في الإعداد لبرنامج تحضيري لهذه المباراة تمّ تعليق العمل به بسبب الظروف الراهنة في لبنان على أن يستأنف عند أول فرصة. ■

ورش عمل حول خدمات المكلفين

مع استحداث فروع خدمات المكلفين في الماليات وفي بعض الدوائر الضريبية، طوّر المعهد المالي بالتعاون مع مديرية الواردات برنامجاً تدريبياً للموظفين المعنيين أو المهتمين بهذا الموضوع. جمعت ورش العمل الموظفين من مختلف الفئات ومن مختلف الفروع الضريبية والمناطق لمراجعة وتوحيد سير المعاملات وتبادل الأفكار والاقتراحات الآيلة إلى تقديم خدمة أفضل للمواطن. ■

الموازنة العامة والموازنات الملحقة ومشروع العام ٢٠٠٧

على هامش تحضير مشروع موازنة العام ٢٠٠٧، نظّم المعهد بالتعاون مع وزارة البيئة من ضمن مشروع المساعدة التقنية لتعزيز القدرات المؤسساتية في الإدارة البيئية ومديرية الموازنة في وزارة المالية، ٤ ورش عمل حول "إعداد الموازنة العامة والموازنات الملحقة وتوجهات العام ٢٠٠٧" للمسؤولين الماليين ومراقبي عقد النفقات. وتمّ استكمال هذه الورش بلقاء موسّع في بيت الأمم المتحدة مع الأستاذ روبير أو جودة لعرض تقرير البنك الدولي الذي صدر مؤخراً حول "المساءلة المالية في لبنان". ■

الأرشفة والتوثيق: حفاظاً على ذاكرة الإدارة العامة

لما كانت الإدارة العامة في لبنان تفتقر إلى الأسس العلمية الموحدة للأرشيف وإلى الأماكن المجهّزة لحفظ الوثائق، فقد تعاون المعهد المالي مع مؤسسة المحفوظات الوطنية لتدريب الموظفين من وزارة المالية ومن الإدارات الأخرى حول "أسس أرشفة الوثائق وحفظها" حيث تخلل البرنامج زيارة ميدانية إلى مؤسسة المحفوظات الوطنية. ■

برامج جمركية: دورات متخصصة وحفل تخرّج

عقد المعهد المالي بالتعاون مع مديرية الجمارك العامة والمجلس الأعلى للجمارك سلسلة دورات تدريبية تناولت مواضيع "السلائف والمخدرات والأساليب المكنة للتعرف عليها" و"النظام المنسق". كما نظّم في ١٦ حزيران ٢٠٠٦ حفل اختتام البرنامج التدريبي المكثف للمراقبين المساعدين الجدد في مديرية الجمارك العامة بحضور وزير المالية ورئيس المجلس الأعلى للجمارك ومدير الجمارك العام والمدربين حيث تخلل هذا الحفل عروض تقديمية للموظفين وتسلّم الشهادات في جو من البهجة والحماس. فهنيئاً للمتخرجين الجدد! ■

إلى اللقاء سيد فريديريك كلافيه

بمناسبة انتهاء مهمة السيد فريديرك كلافيه، مستشار التعاون الثقافي ومدير البعثة الثقافية التابعة لسفارة فرنسا في لبنان، وفي إطار علاقة التعاون والصداقة التي تجمعه بفريق وزارة المالية وتقديراً للجهود التي قدّمها في سبيل إنجاح التعاون الفرنسي اللبناني، كرّم المعهد المالي السيد كلافيه خلال مأدبة غداء بحضور مدير الجمارك العام وبعض مدراء وزارة المالية والأصدقاء وقدّمت له مديرة المعهد في ختامها درعاً تذكارياً. ■

من اليمين، السيد فريديريك كلافيه، السيدة لميا بساط والسيد جان نويل باليو

تطبيق نظام الـ"Swift" في وزارة المالية

إضافةً إلى ما ورد في "حديث المالية" العدد ٢٤، أيار ٢٠٠٦، المتعلق بنظام الـ "Swift"، والمتعلق بدفع أموال المواطنين ومتعهدي المشاريع الذين يتعاملون مع مختلف الإدارات والمؤسسات العامة من خلال تحويلات مصرفية مباشرة إلى حساباتهم، نشير إلى أنه قد تم تخفيض مبلغ التحويل من ٢٥ مليون ليرة لبنانية إلى ١٠ملايين ل.ل كحد أدنى وتتم عملية التحويل عبر مصرف لبنان إلى حسابات أصحاب العلاقة في مختلف المصارف التجارية.

إن اعتماد نظام الـ"Swift" قد استبعد المندوبين من قبل الإدارات العامة ليتعاطى مباشرة مع المستفيدين مما ساعدهم على الحصول على مستحقاتهم بصورة سريعة وسهلة. واستحداث هذا النظام يواكب المكننة في وزارة المالية لان التطور التكنولوجي يعطي صورة ايجابية عن وزارة المالية ويؤدي إلى زيادة إنتاجية الموظفين مع العلم بأنّ تطبيقه يتطلب جهداً وعدداً أكثر من الموظفين ومسؤولية اكبر لجهة التحويل إلى المصارف التجارية، وتجنباً للأخطاء، يطلب من المستفيدين إبراز إفادات مصرفية أصلية تبين اسم المصرف والفرع ورقم الحساب بالإضافة إلى اسم صاحب الحق لدقة عملية التحويل.

إن نظام الـ"Swift" يعطي صورة ايجابية، جدية وصادقة عن وزارة المالية للمستفيدين والمتعاملين معها بالرغم من بعض الصعوبات التي قد نواجهها أثناء تطبيقه كأي نظام جديد يُطبق للمرة الاولى. ■

كريستين الحوراني
رئيس محاسبة في دائرة الحوالات

الضريبة على الرواتب والأجور: نموذج الـ "٨ر" في تفاصيله

كثرت التساؤلات في الآونة الأخيرة حول ماهية التصريح الشخصي "٨ر" وفئات المستخدمين الذين يتوجب عليهم تقديم هذا التصريح وفقاً لأحكام المادة ٥٣ من قانون ضريبة الدخل. تفادياً لتعرض هذه الفئة من المكلفين للغرامات القانونية، قامت دائرة ضريبة الرواتب والأجور في مديرية الواردات بحملة توعية وتذكير من خلال إعلانات في الصحف المحلية وبعض محطات التلفزة والرسائل على الجهاز الخلوي وعبر البريد الالكتروني فضلاً عن الكتب الموجهة إلى كافة الإدارات العامة والمؤسسات العامة لتذكير العاملين لديها بالمهلة ومضمون تعميم رئاسة مجلس الوزراء رقم ٢٤ /٢٠٠٥.

من هم المعنيون بتقديم هذا التصريح الشخصي؟

يتوجب هذا التصريح على :

- كل شخص يعمل لدى أكثر من صاحب عمل؛
- كل من يمارس في الوقت نفسه عملاً مأجوراً و عملاً خاضعاً للضريبة على الأرباح؛
- كل من يمارس عملاً مأجوراً ويتقاضى في الوقت نفسه معاش تقاعد أو تخصيصات لمدى الحياة.

ما هي المهلة القانونية لتقديمه ؟

يُقدم قبل أول أيار من كل سنة عن السنة السابقة.

ماذا يتضمن هذا التصريح ؟

يتضمن مجموع الرواتب التي تقاضاها المكلف من كل رب عمل والضريبة المقتطعة من كل منهم. يقوم المستخدم باحتساب الضريبة المتوجبة على إجمالي مقبوضاته بعد تنزيل المبالغ غير الخاضعة للضريبة وفقاً للقانون وبعد حسم التنزيل العائلي ويسدد الفرق بين الضريبة التي أعاد احتسابها وتلك

حركة تبادل وتعاون ناشطة من وإلى فرنسا

الخبرات الفرنسية في تناول موظفي المالية

شارك ٢٨ موظفاً من وزارة المالية اللبنانية في برامج وبعثات تدريبية وزيارات ميدانية في المدارس والمعاهد الوطنية التابعة لوزارة المال الفرنسية وذلك على الشكل التالي:

المديرية/ المعهد/ المدرسة	عدد المشاركين
المديرية العامة للضرائب	٥
مديرية كبار المكلفين	٤
المدرسة الوطنية للضرائب	١٣
المدرسة الوطنية للجمارك	٢
المعهد الوطني للإدارة	٣
معهد الإدارة العامة والتنمية الاقتصادية	١
المجموع	**٢٨**

وتخللت البعثات إلى فرنسا، زيارتان ميدانيتان، الأولى في موضوع الالتزام الضريبي شارك فيها مدير الواردات، السيد لؤي الحاج شحاده بمشاركة فريق عمل متخصص من الوزارة. أما الزيارة الثانية، فهدفت إلى الاطلاع على التجربة الفرنسية في موضوع كبار المكلفين، وشارك في الزيارة رئيس دائرة كبار المكلفين، السيد سركيس صقر وفريق من المراقبين الرئيسيين.

وفد من المحاسبة العامة الفرنسية في بيروت

زار وفد من مديرية المحاسبة العامة الفرنسية وزارة المالية في بيروت من ٧ إلى ٩ ايار ٢٠٠٦ للتداول مع المعنيين في الوزارة في كيفية تقديم المساندة الفنية لتحديث إدارة النفقات العامة. الوفد الذي ترأسه السيد آلان تيبو، شارك فيه أيضاً السيدان جيل جيميني وجيرالد ديمي. ■

تكريس التعاون بين وزارة المالية ونقابة خبراء المحاسبة في لبنان

وقع وزير المالية الدكتور جهاد أزعور ونقيب خبراء المحاسبة المجازين في لبنان الأستاذ فريد جبران صباح يوم الخميس الواقع فيه ٢٠٠٦/٦/١٥، على اتفاقيتي تعاون بين نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان من جهة ووزارة المالية والمعهد المالي – معهد باسل فليحان من جهة أخرى. يهدف بروتوكول التعاون إلى تطوير الأنظمة والإجراءات الضريبية التي تضعها الوزارة وتعني النقابة، كما العمل على وضع برامج تعليمية مشتركة تؤدي إلى إصدار دبلوم أو شهادات اختصاص وإقامة الندوات واللقاءات المشتركة والتعاون في مجال التدريب وتبادل المنشورات. ■

لقاء مع المغامرة في المعهد المالي

مكسيم شعيا، مثال الشخص المثابر، والمعهد المالي ١٠ سنوات مثابرة...

"الإرادة تسمح لنا بالوصول إلى تحقيق أصعب أحلامنا شرط التقدم ببطء وثبات". هي الرسالة التي أطلقها المتسلق والبطل اللبناني، مكسيم شعيا أثناء زياراته إلى المعهد المالي في ٢٠٠٦/٦/٢٣ وفي ٢٠٠٦/٦/٣٠. اللقاء الأول جمعه بفريق عمل المعهد وطلاب جامعيين أما اللقاء الثاني فحضره وشارك فيه معالي وزير المالية جهاد أزعور مع موظفي الوزارة وعائلاتهم بعيداً عن السياسة والاقتصاد وهموم الوطن. تحدّث شعيا خلال اللقاءين عن تجربته في تسلّق القمم السبع وقمة الافرست خصوصاً، وعرض فيلماً وثائقياً عن تجاربه. واعتبر وزير المالية أن تجربة شعيا هي تجربة لبنانية فردية وناجحة بامتياز حيث رفع العلم اللبناني على أعلى قمة في العالم، وهذا ما يدعونا للفخر والاعتزاز بهذا الانجاز اللبناني، وأكد على ضرورة العمل بروح الشباب وبتصميم وإرادة لتحقيق المشاريع الكبرى المهنية والمصممة مسبقاً أكان في الحياة الخاصة أو في العمل الداخلي للوزارة. ■

شعيا في سطور

يذكر أن البطل اللبناني، مكسيم شعيا، هو من مواليد بيروت في العام ١٩٦١، متأهل وأب لولدين وهو حائز على شهادة في الاقتصاد النقدي بدرجة الامتياز قبل أن يقرر أن يكرّس حياته لشغفه بالرياضة ويحصد بنتيجة ذلك ألقاب عدّة في لبنان والخارج. بدأ برحلته نحو القمم السبع في العام ٢٠٠٣ واختتمها في ١٥ أيار ٢٠٠٦ بوصوله إلى قمة الافريست وزرع العلم اللبناني للمرة الأولى إلى جانب أعلام الدول الأخرى. وعالمياً يُعتبر شعيا المتسلق رقم ٥٤ للقمم السبع.

٦. التدريب على الخدمة الجديدة

لقد خضع موظفو ليبان بوست من جميع الفروع إلى دورات تدريبية في المعهد المالي أحياها مسؤولون من وزارة المالية ومن إدارة البريد ليبان بوست. هدفت الدورات إلى تعريفهم على المعاملات العائدة لكل نوع من أنواع الضرائب المعنية، كيفية تعبئة نماذجها، أنواع المستندات المطلوب إرفاقها بها، كما ومعلومات حول طريقة تسيير الخدمة الجديدة واستعمال النظام المعلوماتي المعد لها. ■

رانيا أبو جوده، خبيرة في الإدارة العامة
غريتا مهنا، وحدة الأبحاث والتحليل الضريبي

إرشادات مفيدة

- جميع نماذج التصاريح الممكن إرسالها عبر البريد متوفرة في مكاتب ليبان بوست.
- يمكن للمواطن إيداع المعاملة في أي وقت كان، شرط ألاّ يتخطى المهل الزمنية المحددة للتصاريح.
- تجمع المعاملات المودعة من المكاتب البريدية يومياً وتنقل إلى المركز الرئيسي لشركة ليبان بوست حيث تُفرز وتُسلّم إلى وزارة المالية في مهلة يومي عمل كحد أقصى.
- باستثناء تصاريح الضريبة على القيمة المضافة، حيث يمكن التصريح دون الدفع، على المواطن تسديد مبلغ الضريبة في أحد فروع المصارف التجارية وذلك قبل إرساله التصاريح بالبريد.

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بمركز خدمة الزبائن- LibanPost على الرقم ٦٢٩ ٦٢٩-٠١

مساهمة شركة ليبان بوست في تعزيز الإصلاح الإداري وتفعيل الخدمة العامة للمواطنين

LibanPost نموذج ناجح في خصخصة الخدمات العامة:

سعت شركة ليبان بوست بعد انتقالها إلى ملكية القطاع الخاص لاسيما في بداية العام ٢٠٠١ إلى تحويل مكاتبها ألـ ٥٥ المنتشرة على جميع الأراضي اللبنانية إلى مراكز لتلبية حاجات المواطنين البريدية وغير البريدية.

إن الانتشار الجغرافي وشبكة التوزيع والإمكانيات البشرية واللوجستية والتقنية المتوفرة لدى شركة ليبان بوست والتي يُعمل على تطويرها بشكل مستمر، أهّل الشركة لتأمين أفضل خدمة للمواطنين بما يخفف عليهم من عناء وكلفة انتقال لإنجاز معاملاتهم، ويساهم في تخفيف العبء الإداري عن المؤسسات والإدارات المعنية.

LibanPost والخدمات الحكوميّة:

ساهمت شركة ليبان بوست بنجاح وما زالت تساهم في تقديم خدمة إدارة ونقل العديد من المعاملات الحكومية عبر كافة مكاتبها والتي تم اعتمادها بموجب مذكرات تفاهم وُقعت مع الوزارات والإدارات الرسمية المعنية. ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- تجديد الإقامات للرعايا العرب والأجانب.
- إبدال جوازات السفر.
- معاملات هيئة إدارة السير والآليات والمركبات.
- بيانات القيد.
- السجل العدلي.
- معاملات المتقاعدين.
- معاملات الشؤون العقارية.
- معاملات خدمة العلم والاحتياطيين.
- المصادقات على المستندات والشهادات.
- تسديد رسوم التسجيل للجامعة اللبنانية.
- معاملات تعاونية موظفي الدولة.
- معاملات تجديد إجازات العمل.
- إرسال التصاريح الضرائبية إلى وزارة المالية وغيرها.

التي سبق أن اقتطعها منه صاحب عمله في حال وجوده.
أما بالنسبة لمن يمارس في الوقت نفسه عملاً مأجوراً ومهنة خاضعة لضريبة على الأرباح، يذكر في تصريحه الشخصي مجموع الرواتب التي تقاضاها فيعيد احتساب الضريبة التصاعدية المتوجبة دون حسم أي تنزيل عائلي كونه استفاد من هذا التنزيل عن إيراداته الخاضعة للضريبة على الأرباح .

تجدر الإشارة إلى أن القطاعات التي غالباً ما يمارس مستخدموها أكثر من عمل هي: القطاع التربوي من مدارس ومعاهد وجامعات والمؤسسات الكبرى مثل البنوك وشركات التأمين والإدارات العامة والمؤسسات العامة في حال ممارسة العاملين فيها أي عمل آخر مأجور كالتدريس في المعاهد الخاصة أو في حال تقاضيهم تعويضات من مؤسسات عامة (تعويضات لجان مثلاً). وقد حاولت دائرة الرواتب والأجور تخصيصهم برسائل عبر البريد الالكتروني .
بالرغم من ذلك تبين أن العديد من المكلفين لم يكونوا على علم بضرورة تقديم التصريح ولم يتمكنوا من الالتزام بالمهلة فعمدت الإدارة إلى تمديد المهلة شهر واحد ونشر هذا التمديد في بعض الصحف المحلية وإعادة إرسال رسائل إلكترونية إلى القطاعات المذكورة أعلاه وذلك بالتعاون والتنسيق مع المعهد المالي.
والجدير بالذكر أن السيدة سهى دياب، مراقب ضرائب في دائرة ضريبة الرواتب والأجور، أعدت برنامجاً يسمح بملء التصريح الشخصي واحتساب الضريبة مع الأخذ بعين الاعتبار الوضع العائلي للمكلف والفترة التي عمل فيها ويتم طباعة التصريح مع إشعار الدفع المسبق. هذا الأمر يساعد المكلفين ويوفر عليهم عناء الحصول على نماذج التصاريح والدفع. ووضعت الدائرة هذا البرنامج مع دليل حول كيفية تعبئة هذا التصريح على موقع الانترنت الخاص بوزارة المالية حيث أصبح في متناول الجميع. كما قام موظفو فرعي خدمة المكلفين والالتزام في الدائرة بتقديم المساعدة لجميع المعنيين بهذا التصريح إن عبر الهاتف أو عند الحضور إلى مكاتب الدائرة. ■

هلا فواز
مراقب رئيسي – دائرة الرواتب والأجور

صار فينا نصرح بالبريد!

لا شك في أن التصريح بواسطة البريد هو من أبرز الخطوات المعتمدة في سبيل تسهيل علاقة المكلفين بإدارتهم الضريبية.

١. ما الهدف من هذا المشروع؟

المعاناة كانت مزدوجة:

- من جهة، أعداد كبيرة من المكلفين الذين يزدحمون خاصة قبيل انتهاء المهل، في أماكن غير مجهزة في معظم الأوقات لاستقبالهم؛ مع ما ينتج عن ذلك من هدر لوقتهم ولجهدهم بالإضافة إلى إمكانية لجوئهم في بعض الأحيان إلى وسائل غير قانونية للإسراع في معاملاتهم.
- ومن جهة أخرى، إضاعة الفرصة على الإدارة الضريبية للاستفادة من الجهد والوقت اللذين يبذلهما الموظفون للقيام بأعمال أكثر إنتاجية.

٢. منذ متى هذه الخدمة؟

بتاريخ ٢٥ آذار ٢٠٠٦، أصدر وزير المالية قرارا يشرح أصول وشروط إرسال التصاريح والبيانات الضريبية عبر البريد. علمًا أن موازنة عام ٢٠٠٥ الصادرة بتاريخ ٢٠٠٦/٢/٣ قد تضمنت مادة أشارت إلى إلزامية التصريح عبر البريد للمكلفين بالضرائب والرسوم الخاضعة لنظام الدفع المسبق.

إن شركة LibanPost ملزمة بالحفاظ على سرية المعاملات والمعلومات الواردة فيها

٣. ما هي كلفة هذه الخدمة؟

عن كل معاملة على حدة وزنها لغاية ٢ كلغ؟ ← ٥,٠٠٠ ل.ل
عن كل كلغ إضافي أو كسره؟ ← ١,٥٠٠ ل.ل

ألغت موازنة عام ٢٠٠٥ الضريبة المقطوعة السنوية التي كان المكلف يقوم بدفعها والبالغة ١١,٠٠٠ ل.ل للأفراد والمؤسسات الفردية و ٢١,٠٠٠ ل.ل للشركات.

٤. أين يمكن للمواطن التصريح؟

في جميع مكاتب ليبان بوست الموزعة على الأراضي اللبنانية.

٥. ما هو الإثبات على تقديم التصريح؟

- تعتبر النسخة من القسيمة البريدية التي يسلمها موظف البريد للمواطن بمثابة إشعار بالتصريح.
- يعتبر تاريخ الإيداع لدى فروع شركة LibanPost بمثابة تاريخ التصريح الفعلي.

على موظف ليبان بوست قفل المغلف الذي وضع فيه التصريح وختمه مرتين بخاتم التاريخ وتوقيع المودع ومندوب المبيعات.

* دعم تطوير الكفاءات والتنمية المؤسساتية؛
* تطوير الشبكات وتعزيز الشراكات؛
* نشر المعلومات المتعلقة بالممارسات المثلى؛
* تسهيل تبادل أنشطة التدريب بين أعضاء الشبكة؛
* المشاركة في بلورة حصص ومناهج للتدريب على الحكم الصالح.

كما صوّت المشاركون على **أنشطة الشبكة الثلاثة الأولى** التي اعتبروا أنها تشكل أولوية، وهي:

١. إنشاء موقع إلكتروني موحد لكافة أعضاء الشبكة؛
٢. وضع برنامج لتبادل مناهج التدريب والمدربين والبعثات الدراسية؛
٣. تفعيل عملية إنشاء مناهج جديدة للتدريب على الحكم الصالح.

اللجنة التأسيسية لشبكة غيفت-مينا

المعهد المالي، لبنان؛
المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ARADO، مصر؛
المعهد الوطني للتدريب، الأردن؛
المعهد الدولي للإدارة والتدريب، IMTI، لبنان؛
المعهد الوطني للإدارة، تونس؛
المعهد الوطني للإدارة، المغرب؛
معهد البنك الدولي؛
المصلحة العامة لدعم تنمية التبادل في التكنولوجيا الإقتصادية والمالية (GIP-ADETEF)، فرنسا؛
شبكة بوليبيوس المتوسطية لكليات الإدارة العامة؛
المعهد الوطني للإدارة العامة، إسبانيا؛

إشارة إلى أن المشاركة في الشبكة تبقى غير رسمية حتى تاريخ صدور نظامها الداخلي وأنها تبقى مفتوحة لأي معهد تدريب مهتم بالإنتساب إليها وبتبني أهدافها. ■

لمزيد من المعلومات أو للإنضمام إلى شبكة غيفت-مينا:

معهد البنك الدولي
هاتف: ٩١٩٩٢٤٦٠ ٤ ٣٣+
فاكس: ٩١٩٩٢٤٧٩ ٤ ٣٣+
بريد إلكتروني: fwiprich@worldbank.org

المعهد المالي
هاتف: ٤٢٥١٤٧ ١ ٩٦١+ مقسم: ٣٢٢
فاكس: ٤٢٦٨٦٠ ١ ٩٦١+
بريد إلكتروني: s.hatem@if.org.lb

الملف

مشروع قانون توحيد وتبسيط الإجراءات الضريبية: أسبابه وماهيته

يأتي قانون الإجراءات الضريبية ضمن الخطة الإصلاحية لوزارة المالية الهادفة إلى "تسهيل حياة المكلف" لتبسيط وتوحيد الإجراءات الضريبية تمهيداً لاعتماد نظام الضريبة الموحدة على الدخل الذي تعكف وزارة المالية حالياً على إعداده.

مشروع قانون الإجراءات الضريبية: أسبابه الموجبة

خلال الممارسات اليومية وبعد إحصاء الإجراءات بالنسبة لكافة الضرائب والرسوم، تبيّن لوزارة المالية بأن هناك كمية هائلة من الإجراءات المعقدة والمتعارضة بعضها ببعض، الأمر الذي أدّى إلى إحداث بلبلة في أذهان المختصين في الإدارات الضريبية والمكلفين معاً.

لذلك عمدت الوزارة إلى تحضير قانون يهدف إلى توحيد وتبسيط الإجراءات الضريبية قدر المستطاع بغية خلق نظام ضريبي حديث ومبسط يسهل حياة المكلفين ويسير أعمال وزارة المالية فيزيدها سرعة وفعالية.

يدخل هذا القانون ضمن إطار سياسة وزارة المالية الإصلاحية الهادفة أساساً إلى تحقيق التالي:

☆ تعزيز الشفافية وتطوير الإدارة الضريبية وتحديثها
☆ تبسيط وتسهيل الإجراءات المتبعة ومكننتها
☆ تحسين مستوى الخدمات المقدمة للمكلفين
☆ بناء نظام ضرائبي أكثر عدالة
☆ زيادة الالتزام الضريبي
☆ زيادة نسبة الواردات
☆ زيادة عدد المسجلين في قاعدة المعلومات الضريبية

قانون حديث ومبسط

تهدف الوزارة من خلال هذا القانون إلى الحد من التفسير المتغير والإستنساب في الشؤون الضريبية عن طريق استحداث نظام ضريبي حديث ومتطور تجتمع فيه كل المعطيات والتفسيرات والاستنتاجات التي كانت مدار اجتهادات وتوجهات من قبل الإدارة الضريبية والمراجع القضائية في حقل الضرائب، ضمن إطار قانوني له صفة ملزمة. يسعى القانون إذاً إلى توضيح وتحديد حقوق وموجبات الإدارة الضريبية كما وأنه يوضح

LibanPost والتصاريح الضريبية:

في إطار خطة تبسيط إجراء المعاملات الإدارية في وزارة المالية، قامت الوزارة بتوقيع مذكرة تفاهم مع شركة ليبان بوست تقضي بإلزامية إرسال البيانات والتصاريح الضرائبية عبر كافة شبابيك مكاتبها.

وبناءً عليه، قام فريق عمل قسم المعلوماتية في شركة ليبان بوست، بالتنسيق مع فريق عمل وزارة المالية، بتحضير برنامج معلوماتي خاص بهذه الخدمة يمكّن الشركة من تزويد وزارة المالية بكافة المعلومات المطلوبة عن المكلفين.

واستناداً إلى نجاح هذه التجربة، وبعد ثلاثة أشهر من بدء تنفيذ الخدمة، اتخذت وزارة المالية قراراً بفصح المجال أمام من يرغب من المواطنين تقديم المعاملات المتعلقة بضريبة الأملاك المبنية عبر شركة ليبان بوست.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن الخدمات التي تقدم عبر شركة ليبان بوست تساعد في تخفيف الضغط المباشر على الدوائر المعنية مما يساهم بزيادة إنتاجية موظفيها ويساهم كذلك في تعزيز الشفافية والمساءلة.

ختاما أود أن أشكر كافة الذين ساهموا في إنجاح هذه الخدمة وأخص بالذكر فريق عمل وزارة المالية الذي قام بتدريب موظفي شركة ليبان بوست إضافة إلى المعهد المالي الذي استضاف هذه الدورات التدريبية. ■

خليل داود
رئيس مجلس الإدارة
ومدير عام شركة ليبان بوست

شبكة غيفت-مينا: شراكة من أجل التدريب على الحكم الصالح

النشاط الأول لشبكة غيفت-مينا

خلال الاجتماع الأول لها في غرناطة (إسبانيا) بين ٨ و١٠حزيران (يونيو)، بحضور خبراء دوليين في مجال تطوير شبكات التدريب، ناقشت اللجنة التأسيسية لشبكة غيفت-مينا مسألة تقدم أنشطة الشبكة وآلياتها التنظيمية والمالية والقانونية ووضعت جدول أعمالها للعامين ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

وأفضى الاجتماع إلى إطلاق المشروع الرائد حول "تدريب المدربين" الذي أنشأه كل من المعهد المالي و"المصلحة العامة لدعم تنمية التبادل في التكنولوجيا الاقتصادية والمالية" (GIP-ADETEF) في لبنان والأردن وإلى اختيار أدوات تفعيل شبكة غيفت-مينا على الصعيدين الإقليمي والدولي. وتبقى هذه المبادرة التي تهدف إلى تعزيز التعاون بين معاهد التدريب في المنطقة قبل كل شيء أداة لتبادل وتفعيل المعرفة والخبرة بين دول المنطقة لتطوير الممارسات والإدارة العامة بما يؤمن خدمة عامة أكثر فعالية وإدارات ذات أداء أفضل.

إشارة إلى أن هذا اللقاء هو وليدة قرارات جرى اتخاذها خلال منتدى معاهد التدريب في منطقة الشرق الأوسط وشمالي أفريقيا حول الحكم الصالح الذي نظمه المعهد المالي في بيروت في ١٥ و١٦ آذار (مارس) ٢٠٠٦ لمناسبة الاحتفال بمرور ١٠ سنوات على تأسيسه، بمشاركة البنك الدولي وبالتعاون مع جمعية المصارف في لبنان وكلية الحقوق والعلوم السياسية في جامعة القديس يوسف.

وقد شارك في هذا المنتدى ١٣ مديراً ومسؤولاً في معاهد للتدريب على إدارة الشؤون العامة والحكم الصالح في منطقة الشرق

الأوسط وشمالي أفريقيا، بالإضافة إلى ١١ ممثلاً عن معاهد تدريب أوروبية وممثلين عن البنك الدولي وحوالى ١٥ خبيراً لبنانياً. وقد شكل المنتدى فسحة لمناقشة الممارسات الدولية الجيدة في مجال التدريب والحكم الصالح بالإضافة إلى سبل تبادلها ونشرها.

إنشاء شبكة غيفت-مينا "منتدى المدارس والمعاهد للتدريب على الحكم الصالح"

في نهاية المنتدى ونظراً للحاجة الملحة والفعلية التي برزت في النقاشات، خَلُص الحاضرون إلى إنشاء شبكة، برعاية معهد البنك الدولي، تهدف إلى التطرق إلى أولويات الحكم الصالح في مجال التدريب. وتتميز هذه الشبكة عن المبادرات المماثلة الأخرى في المنطقة، حيث تتعهد بإدخال وتفعيل مبادئ الحكم الصالح في كل نشاط يتعلق بالتدريب وتطوير الكفاءات في القطاع العام.

وعليه، فقد اعتمدت شبكة غيفت-مينا المعايير التالية **كأهداف توجيهية**:

* تفعيل تبادل الخبرات في مجال التدريب والحكم الصالح في منطقة الشرق الأوسط وشمالي أفريقيا؛

أزعور رئيساً لفعاليات مجموعتي الثمانية والشرق الأوسط

اختار وزراء مجموعتي الثمانية والشرق الأوسط بالإجماع في ٢٠٠٦/٥/٢٢، وزير المال جهاد ازعور لترؤس فعاليات المجموعتين ونشاطاتها للسنة المقبلة، وهو ثالث شخصية تختار لهذا المنصب بعد وزيري مال بريطانيا ومصر. وقد جاء الاختيار خلال الاجتماعات النصف سنوية لوزراء المجموعتين المنعقدة في شرم الشيخ في مصر على هامش "المنتدى الاقتصادي العالمي". ■

زيارة وفد من قوى الأمن الداخلي برئاسة اللواء أشرف ريفي للمعهد المالي

استقبل المعهد المالي في الثاني من أيار ٢٠٠٦، وفداً من قوى الأمن الداخلي ترأسه اللواء أشرف ريفي. اطلع الوفد على برامج التدريب المهني المتواصل في المعهد وتنظيمها وذلك بهدف الاستفادة من خبرة المعهد في تعزيز قدرات الموظفين وتحديث وتطوير الإدارة. يذكر أن قوى الأمن الداخلي تطلق حاليا برامج إصلاح وتحديث تهدف إلى تطوير أدائها وتتطلب هذه البرامج مواكبة فعالة لجهة تعزيز قدرات عناصرها وتطوير مركز التدريب التابع لها. وقد تحاور الطرفان حول سبل التعاون الممكنة في هذا المجال. ■

صرخة من القلب في حرب تموز ٢٠٠٦

رحماك ربي، وطني في ضيق هذا الوطن الذي
أردته جنة على الأرض،
أمسى اليوم محرقة تدمي القلب وتدمع العينين
وتثير الشفقة في نفوس البشر.

فهو أشبه برضيع فقد أمه وفقد معها الحب والحنان،
وهو أشبه بساقية جفت مياهها
فذبلت الزهور على حافتها وما عادت الفراشات
الملونة بألوان الربيع والصيف الحار
تقصدها، حتى الطيور هجرتها وهجرت هذه البلاد
المدمرة وأصبحت مدننا
وضياعنا حزينة تسأل عن أحبابنا ولا من مجيب،
فمنهم من أصبحوا ما وراء البحار
ومنهم من أصبحوا تحت التراب ومنهم من
بقي صامداً حتى الأمل الأخير.

فيا أيّها اللبنانيون! تعالوا معاً نلملم الأشلاء
ونذرف دموع الأخوة على الذين رحلوا
علّها تفرح ورود تعزي قلوب الخزانى وتغطي
بشاعة الأرض المحروقة.

فاليوم، علينا جميعاً أن نتّحد معاً ونتجدد بالإيمان
والثقة بخالق السماء والأرض،
نسترحمه فيمطر علينا سلامه ومحبته كي نستعيد
الحياة من جديد وننهض من يأسنا
بإعادة العمران فترحل عنا الظلمة وتشرق الأنوار
في غدنا ونصبح نحن المستقبل
في وطن كان ولا يزال يأبى الموت والذل
ويعشق الحق والحرية. ■

ميشلين زوين
أمانة السجل العقاري في المتن - الزلقا

سلطتها ومهامها وعلاقة أعضائها وموظفيها فيما بينهم ومع المكلف. فيؤمن لهذا الأخير الضمانات اللازمة والضرورية من خلال إرشاده عن حقوقه وواجباته ويكرس مبدأ المساواة الذي لا بد من تطبيقه في القوانين الضريبية بهدف تحقيق العدالة الضريبية.

المواضيع والمبادئ المستحدثة في القانون

عمد مشروع القانون، بالإضافة إلى التعديلات التي قام بها على بعض المواضيع، إلى استحداث مواضيع ومبادئ جديدة ومن أهمها:

◄ تكريس مبادئ إدارية عامة:

- ☆ قانون الإجراءات الضريبية والقوانين الأخرى.
- ☆ نشر النصوص التطبيقية والتنظيمية.
- ☆ قواعد تفسير النصوص القانونية الضريبية.

◄ توحيد الإجراءات المطبقة على أنواع الضرائب كافة. ومن هذه الإجراءات:

المهل:

- ☆ احتسابها، أصول تمديدها وتوحيدها بالنسبة لمختلف أنواع الضرائب.
- ☆ تضارب المصالح.
- ☆ التعاون بين الإدارات العامة والخاصة.
- ☆ إبلاغ الإدارة الضريبية عن تأسيس المؤسسات وتعديلاتها والانتساب إلى النقابات.
- ☆ تبسيط مسك السجلات المحاسبية.
- ☆ رقم ضريبي واحد لجميع أنواع الضرائب.
- ☆ حساب ضريبي واحد لكل مكلف.

التصاريح:

- ☆ فصل موجب تقديم التصريح عن موجب تسديد الضريبة.
- ☆ تمديد مهل تقديم التصريح ضمن شروط خاصة.
- ☆ إرسال التصاريح بالبريد الالكتروني.
- ☆ حق تعديل التصاريح ضمن شروط محددة.
- ☆ البت في الاعتراض.
- ☆ التكليف بالضريبة.
- ☆ التكليف الذاتي بالضريبة.

التدقيق:

- ☆ حق الإدارة الاستحصال على معلومات.
- ☆ حق المكلف تبلغ أمر مهمة التدقيق.
- ☆ عدم درس فترة ضريبية تم تدقيقها سابقاً.
- ☆ إبلاغ المكلف نتيجة تدقيق أعماله قبل صدور التكليف النهائي.

تسديد الضريبة:

- ☆ استرداد الضريبة المدفوعة زيادة.
- ☆ تحصيل الضريبة بالطرق العادية والجبرية.
- ☆ تحديد وتوضيح حقوق وموجبات المكلف.

الغاية من قانون الإجراءات الضريبية

تنفيذاً لخطة الإصلاح التي وضعتها وزارة المالية يسعى هذا القانون إلى توثيق العلاقة بين المكلف والإدارة الضريبية وتأكيد احترامها لحقوق المكلف وتقديمها المساعدة إليه وإرشاده وتوعيته. الغاية المتوخاة من وضع مشروع هذا القانون تكمن في التسهيل على المكلف معرفة ومتابعة الإجراءات الضريبية، وزيادة الثقافة الضريبية لدى المكلف وفهمه للنظام الضرائبي اللبناني، مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة الالتزام الضريبي وانخفاض العبء الإداري من جراء تبسيط وتوحيد الإجراءات الضريبية المتبعة. كما وإن هذا القانون يساهم في زيادة نسبة التحصيل تبعا لزيادة نسبة الالتزام الضريبي فتسمح بتحقيق نظام ضريبي أكثر عدالة. ■

توحيد الغرامات وتخفيضها وتجميعها في قانون واحد

نوع المخالفة	الغرامة المقترحة (ل ل)	الغرامة الحالية
التأخر أو عدم تقديم طلب التسجيل	بين ٣٠٠,٠٠٠ و ٢,٠٠٠,٠٠٠	بين ٣٠٠,٠٠٠ و ٣,٠٠٠,٠٠٠
التأخر أو عدم التصريح عن التوقف عن العمل	بين ٣٠٠,٠٠٠ و ٢,٠٠٠,٠٠٠	١٠٪ عن كل شهر تأخير لحدود ١٠٠٪
التأخر أو عدم تقديم التصريح	٥٪ عن كل شهر تأخير لحدود ١٠٠٪	١٠٪ عن كل شهر تأخير لحدود ١٠٠٪ و٢٠٠٪ بالنسبة للـTVA
التصاريح غير الصحيحة	٢٥٪ من الفرق بين الضريبة الصافية المتوجبة والضريبة الصافية المصرح عنها	ضعفي الضريبة غير المصرح عنها
المخالفات المتعلقة بالفواتير	٢٪ من قيمة العملية و ٠,٥٪ للمخالفات الشكلية	ضعفي الضريبة المتوجبة على العملية موضوع الفاتورة و٥٪ من الضريبة المتوجبة للمخالفات الشكلية
عدم مسك الدفاتر والسجلات المحاسبية	٥٠٪ من الضريبة الصافية المتوجبة غير المصرح عنها	١٠٠٪ من الضريبة المتوجبة و٢٠٠٪ من الضريبة المتوجبة بالنسبة للـTVA
غرامة التأخير في تسديد الضريبة (غرامة التحصيل)	١٪ و ١,٥٪ للـTVA وللضريبة المقتطعة عند المنبع	٢٪ و٣٪
رسم الطابع المالي	٥ أضعاف الرسم	١٠ أضعاف الرسم

سودوكو...

السودوكو لعبة يابانية سهلة تعتمد على المنطق. أكمل الشبكة بواسطة أرقام من ١ إلى ٩ شرط استعمال كل رقم مرة واحدة فقط في كل خط أفقي وفي كل خط عمودي وفي كل مربع من المربعات التسعة الكبيرة.

5	3			7				
6			1	9	5			
	9	8					6	
8				6				3
4			8		3			1
7				2				6
	6					2	8	
			4	1	9			5
				8			7	9

كتاب من المكتبة المالية

برنامج اقتصادي اجتماعي من أجل لبنان، شربل نحاس، بيروت: المركز اللبناني للدراسات، ٢٠٠٦

صدر عن المركز اللبناني للدراسات كتاب "برنامج اقتصادي اجتماعي من أجل لبنان" للباحث شربل نحاس.

يتضمن الكتاب ١٦٠ صفحة مضاعفة، إذ انه يصدر باللغتين العربية والفرنسية في كتاب واحد.

يقدم الكتاب قراءة نقدية للسياسات الاقتصادية التي اعتمدت في لبنان في الأعوام السابقة، كما يقدم رؤية للتحولات السياسية التي شهدها أخيرًا وللتحديات التي يواجهها على الصعيد الاقتصادي وآفاق مواجهة هذه التحديات. والكتاب محاولة لقراءة الحال اللبنانية من منظار الاقتصاد السياسي...يطرح تحليلا للنظام الاقتصادي والاجتماعي السائد ويخلص من هذا التحليل إلى تحديد محاور التغيير والتصحيح.

يحتوي الكتاب على تقديم وعشرة فصول : يتناول الفصل الأول الإطار الاقتصادي السياسي والثاني الخطابات والمعاينة، ويقوم الثالث بتحليل النموذج الاقتصادي اللبناني.ويعرض الرابع أهداف التصحيح وخياراته ويعالج الخامس سبل استعادة الوظائف الاقتصادية للدولة، والسادس سبل استعادة شرعية الدولة وفاعليتها، أما الفصل السابع فيتناول موضوع علمنة الدولة الاجتماعي وإعلانه وتوسيعه، والثامن تعزيز الطاقات الإنتاجية للقطاع الخاص، والتاسع عقلنة العلاقات الخارجية الاقتصادية للبنان ويحدد الفصل العاشر والأخير شروط المرحلة الانتقالية. ■

نشرة صادرة عن المعهد المالي

• **هاتف:** ٠١/٤٢٥١٤٧ - ٠١/٤٢٥١٤٩
• **فاكس:** ٠١/٤٢٦٨٦٠

• **أعضاء لجنة تحرير حديث المالية:** رانيا أبو جوده، جنان الدويهي، جيد بكداش، رولا درويش، جوزيان شبلي، لينا عقيقي: المعهد المالي، كلود حداد: المديرية العامة للشؤون العقارية/مصلحة المساحة، الياس زخيا: مديرية الصرفيات، رلى سيلا: مديرية الشؤون الادارية، رجاء شريف: مديرية المحاسبة العامة، وداد علي: مديرية الموازنة ومراقبة النفقات، بشير عيد: المديرية العامة للجمارك، هلا فواز: دائرة ضريبة الرواتب والأجور، رنا كرم: مديرية الخزينة والدين العام، غريتا مهنا: وحدة الأبحاث والتحليل الضريبية
• **رئيسة التحرير:** سيلين مناسا
• **إشراف:** لمياء المبيّض بساط
• **تصوير:** Int'l pictures، وكاميرا المعهد المالي
• **طباعة:** المطبعة العربية

بنين وبنات

- رزقت السيدة صباح خير الدين (فريق المعهد المالي) بمولود أسمته إياد.

- رزقت المراقب ميراي الحاج (مالية جبل لبنان) بمولود أسمته جو.

- رزق المراقب غسان إسحاق (الضريبة على القيمة المضافة) والمراقب دانيال النقور (مالية جبل لبنان) بمولودة أسمياها سارة.
- رزق المراقب فؤاد مكرزل (مالية جبل لبنان) بمولودة أسماها ريبيكا.

- رزقت المراقب منال زهرة بمولودة أسمتها غنى.
- رزقت المراقب غنى فوال بمولودة أسمتها لين.
- رزق المراقب جورج ديب والمراقب رانيا ساسين بتوأم اسمياهما عصام وإبراهيم.
- رزق المراقب عمر اليافي بمولود اسماه سامي.

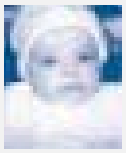

- رزقت السيدة غادة غملوش الخطيب (المركز الالكتروني) بمولودة أسمتها غيا.

- رزق المراقبان عبد الله عبد الله وتهاني مقلد (مالية النبطية) مولوداً أسمياه آدم.

- رزقت المراقب لوسي أبو رزق رحال (الأملاك المبنية، بيروت) بمولود أسمته أنطوني.

زواج

- المراقب رائد أيوب (دائرة الرواتب والأجور) من المراقب ندى المصطفى (دائرة كبار المكلفين).

- المراقب غلادس عباس (مالية جبل لبنان) من السيد غبريل جبور.
- المراقب الياس رزق (مالية جبل لبنان) من الآنسة جومانا عضيمي.
- المراقب لارا مخلوف (مالية جبل لبنان) من السيد جان دحدح.
- المراقب جو صالح (مالية جبل لبنان) من المراقب رانيا أبي ناضر (مالية جبل لبنان).
- المحاسب السيد جهاد صابونة (محتسبية طرابلس) من الآنسة راميا فواز (المركز الالكتروني).
- المراقب ميراي جبران (ضريبة الدخل مالية البقاع) من السيد جرجس غصن.
- المراقب فاة خيمي (الأملاك المبنية - مالية البقاع) من المعاون حيدر حيدر.

جديد فريق المعهد المالي:

- انتقلت السيدة ميرا سعاده معربس العاملة كخبيرة قانونية ضمن برنامج الأمم المتحدة من وزارة المالية إلى المعهد المالي.
- انضم أيضاً إلى فريق المعهد المالي السيد دياب محمد كمسؤول صيانة.

HADITH EL MALIA

REPUBLIQUE LIBANAISE
MINISTERE DES FINANCES

La lettre interne du ministère des Finances

Editée par l'Institut des Finances - # 25, Septembre 2006

Détermination. Courage. Persévérance. Nous arriverons lentement mais sûrement.

Dans cet esprit-là et sur ces mots clés, la politique réformiste du Ministère et le parcours des 10 ans de l'Institut rejoignent le profil d'un grand aventurier libanais et son travail acharné pour une victoire impressionnante.

C'est dans ce cadre-là que Maxime Chaya signe l'édito de ce numéro «exceptionnel» de Hadith dans lequel il partage avec nous son expérience unique. Mais ce numéro de Hadith, censé paraître en août, s'est vu publier en septembre. Comme si la lettre interne du ministère avait choisi de contrarier le mal qui a frappé le pays par l'espoir et l'image d'un Liban de paix, fort et serein.

Ce Hadith, né au lendemain de la guerre de juillet 2006, est le Hadith de tout libanais qui croit encore et toujours aux grands exploits des citoyens de son pays et en la capacité du Liban à se réserver une place sur la scène internationale.

Ce Hadith, à l'éditorial paru du haut du sommet de l'Everest est le Hadith du Pays des Cèdres qui renaît de ses cendres, d'un Liban qui refuse de mourir.

C.M

EDITORIAL

Lorsque je me suis défié à gravir les Sept Sommets il y a près de quatre ans, la tâche en question paressait si monumentale qu'au fond de moi-même je me demandais si j'allais vraiment être à la hauteur. Par conséquent, j'avais souvent des moments de lucidité pendant lesquels je craignais avoir perdu la raison, chose que beaucoup de mes collègues, amis, et compatriotes ont pensée lorsqu'ils ont appris ma décision.

Durant ces instants de faiblesse, ma détermination et mon ambition d'atteindre le but prenaient invariablement le dessus, et je me consolais

SOMMAIRE

Editorial

Une page de la guerre de juillet 2006 (p.1)

Formation
- La formation au sein du ministère des Finances: chiffres et activités (p.3)

Partenaires de Formation
- Une étape dans l'évaluation de la performance de l'Institut des Finances (p.5)
- Un mouvement d'échange et de coopération dynamique de et vers la France (p.5)

Nouvelles du ministère
- Consécration de la coopération entre le ministère des Finances et l'Ordre des experts-comptables (p.6)
- Rencontre avec l'aventurier Maxime Chaya à l'Institut des Finances (p.6)
- Traitements et salaires: le modèle R8 en détail (p.7)
- Nous pouvons désormais déclarer par la poste! (p.8)

Projets Nouveaux
- Le réseau GIFT-MENA: Un partenariat pour la formation en bonne gouvernance (p.10)

En Bref
- Azour nommé président du groupe G8-Moyen-Orient (p.11)

Dossier
- Un projet de loi pour l'harmonisation et la simplification des procédures fiscales: motifs et descriptif (p.12)

Bibliothèque des Finances (p.13)

en me répétant que si d'autres l'ont fait, il n'y a aucune raison à ce que je ne puisse pas en faire autant.
Armé de bonne volonté et craignant un excès de zèle, je m'étais promis de gravir les échelons un à un, peut-être même deux à deux, mais pas plus, sachant que rien ne vaut une vie, que la montagne sera toujours là, et que j'ai une famille et deux enfants qui dépendent de moi.

Certes, il y aurait des problèmes sur le chemin. Je n'en doutais point. Mais j'étais déjà assez mûr pour savoir que -par définition- tout problème a sa solution, et qu'il suffisait de la trouver pour sortir de l'impasse et s'avancer vers le but. C'est une des leçons essentielles que mes nombreuses expéditions m'ont apprise.

Afin de ne pas me décourager et de garder la motivation, je m'étais retenu de penser aux Sept Sommets en tant qu'une seule grosse tâche. Au lieu, je m'étais divisé le travail en plusieurs morceaux indépendants, chacun réalisable individuellement.
«La réussite est un long chemin, non pas une destination finale» avait dit un athlète de renommée. Dès mon premier sommet, j'avais bel et bien compris le sens de ce dicton, et après chaque montagne, au lieu de dormir sur mes lauriers, je redoublais mes efforts pour travailler plus dur, et y aller plus fort, plus loin, plus haut. Tout cela sans oublier qu'à chaque instant un seul faux-pas pourrait être fatal.

Maintenant que le rêve est réalisé, les Sept Sommets, les deux Pôles, ainsi que mes autres conquêtes aux quatre coins de la planète m'ont appris d'innombrables leçons de la vie.
Des leçons de détermination, de persévérance, de patience et de tolérance.
Des leçons de courage, de force, de courtoisie et d'éthique.
Des leçons de bonté, de sagesse, de respect et d'humilité.
Des leçons de tous les jours que j'ai bien retenues, et j'essaye tant bien que mal de les appliquer dans notre vie quotidienne où c'est souvent différent de traiter avec des êtres humains comme nous qui, contrairement à la nature, agissons et réagissons souvent différemment à la norme et parfois hélas trop à la hâte, sans penser aux conséquences.

Il est évident que de nos jours, nous luttons constamment contre nous-mêmes. Contre autrui. Contre le temps. Nous luttons avec d'innombrables échéances dans un monde de plus en plus compétitif où parfois la nécessité de «produire» a tendance à prendre le dessus sur l'éthique et les valeurs morales qui distinguent encore notre Liban de plusieurs autres pays bien plus «développés».

Comme partout dans le pays, au ministère des Finances la tâche de réformer paraît aujourd'hui aussi colossale qu'elle l'est probablement. Et ne serait-ce que penser dès maintenant au résultat final souhaité, ou au travail nécessaire pour l'atteindre nous découragerait sans doute. Il vaut mieux se rappeler les progrès remarquables déjà réalisés, et se garder de lever les yeux pour contempler le sommet du bas de la montagne. Pensons plutôt à chaque étape individuellement en se rappelant notre bonne volonté de réformer et l'aide que les nouvelles technologies nous procurent.

Que chacun d'entre nous se concentre sur sa tâche individuelle sachant qu'à la fin de la journée c'est quand même un travail d'équipe où chaque maillon de la chaîne est indispensable. Avec à leur tête le dynamisme de Monsieur le Ministre Docteur Azour et son attitude exemplaire, les jeunes membres ayant récemment joint le ministère des Finances ainsi que leur formation par l'IdF donnera sans aucun doute un nouvel élan aux réformes dont notre pays a si besoin.

Je suis persuadé que notre pays, aussi petit qu'il soit, est parsemé de talents divers. Preuve en est les «success stories» de nos compatriotes à l'étranger, et les multinationales qui choisissent invariablement Beyrouth pour leurs bureaux régionaux.

Ne nous sous-estimons pas. Gardons nos valeurs, redoublons nos efforts, et faisons de sorte à ce que la nouvelle génération ait un avenir aussi brillant qu'elle mérite qu'on lui laisse.

Maxime CHAYA

En raison de la situation douloureuse qu'a connue le Liban suite aux agressions israéliennes, le ministère des Finances a pris, à partir de juillet 2006, une série de mesures pour aider les personnes touchées, faciliter les formalités des citoyens et assurer le bon déroulement des opérations au sein du ministère.

Appel aux fonctionnaires à rejoindre leur poste de travail

D'abord, le ministre des Finances a tenu à la présence de tous les fonctionnaires et employés des différentes administrations et unités relevant du ministère des Finances à leur poste de travail pour assurer le bon déroulement du travail. Ceux pour qui cela était impossible, ont dû rejoindre l'unité du ministère la plus proche de leur région ou ont demandé leur congé annuel, voire parfois un congé non payé. Les fonctionnaires des directions des recettes et de la taxe sur la valeur ajoutée (TVA) étaient quotidiennement dans le bâtiment de la direction générale des Finances, au centre-ville, ce qui a épargné aux citoyens la charge du déplacement entre les unités et leur a facilité l'accomplissement de leurs formalités dans les délais requis. ■

Prorogation de la suspension des délais de prescription relatifs à l'accomplissement des formalités au ministère des Finances

Concernant les formalités fiscales, le ministère des Finances a procédé, au tout début de la guerre, au prolongement des délais de paiement des impôts sur le revenu et de la taxe sur la valeur ajoutée (TVA) de 15 jours supplémentaires deux fois de suite. Etant donnée la situation sécuritaire difficile, le ministère a de nouveau notifié les contribuables et les personnes ayant des formalités à accomplir du fait que la suspension de la période de prescription relative à l'accomplissement des diverses formalités, valable jusqu'au 31/7/2006, avait été prolongée jusqu'au 31/8/2006 inclu. ■

Mesures de la Direction des Douanes

Les bureaux de la direction régionale de Beyrouth et les services douaniers de l'aéroport et du port de Beyrouth, exception faite du bureau des passagers du port, ont déménagé leurs locaux au siège de l'Institut des Finances pendant toute la période de la guerre, afin de faciliter et d'accélérer les opérations de retrait des marchandises des entrepôts. 90% des marchandises bloquées dans l'enceinte douanière ont pu être libérées sous toutes les conditions douanières (mise en consommation, réexportation, transit,...). Des mesures exceptionnelles ont été prises pour assurer le dédouanement des marchandises, tel que le fait de différer l'apposition des visas requis, à condition que la personne concernée s'engage à leur régulation ultérieurement. Un service d'opérations a également été mis à la disposition de ceux qui désiraient obtenir des informations sur un quelconque sujet ayant trait aux douanes, y compris les dimanches. En dépit des pertes en droits douaniers dues à l'arrêt des importations et des exportations et des pertes infligées aux secteurs de production, l'activité reprend son cours normal à l'aéroport et au port de Beyrouth à la fin de la guerre, avec afflux de marchandises importées. ■

Les secours financiers

Le ministère des Finances a adopté une série de mesures visant à faciliter le travail des différentes autres administrations et à assurer le secours nécessaire aux citoyens. Parmi ces mesures, nous citons:

1. Le versement d'une somme de 11 milliards 257 millions de livres libanaises aux forces militaires pour assurer les carburants à leurs unités.
2. Le transfert de 3 milliards de livres libanaises au compte de l'hôpital universitaire Rafic Hariri.
3. Un prêt d'urgence au ministère de la Santé publique, d'un montant de 120 millions de livres libanaises.
4. Le transfert d'une somme de 3 milliards de livres libanaises au compte du Haut Commissariat de Secours et la coordination avec le Commissariat pour lui assurer ses besoins en liquidité au fur et à mesure.
5. L'ouverture de deux comptes spéciaux en livre libanaise et en dollar à la Banque du Liban pour recevoir les donations en espèces de la part des donateurs nationaux et internationaux, les sommes collectées devant être allouées au Haut Commissariat de Secours pour couvrir ses dépenses.
6. Le transfert d'un crédit de 1 milliard 500 millions de livres libanaises du fonds de réserve du budget général au budget du ministère de la Défense nationale. ■

Création d'un site de secours

www.lebanonundersiege.gov.lb est le site officiel du Secours libanais qui a été mis en place quelques jours après l'éclatement de la guerre du 14 juillet 2006 à l'initiative du Haut Commissariat de Secours, sous la Présidence du Conseil des Ministres. Conçu et programmé en collaboration avec OMSAR, l'IdF et InfoPro, le site est disponible en 5 langues: Anglais, Français, Arabe, Turc et Hébreu.

Il permet d'une part d'informer le grand public des efforts de secours et d'assistance humanitaire nationale et internationale mis en œuvre par le Haut Commissariat de Secours et de lui apprendre les positions officielles du gouvernement libanais et les actualités politiques et humanitaires relatives à cette guerre. D'autre part, il permet au public d'effectuer des donations en espèces et en nature exprimant sa solidarité avec le peuple libanais. 3 semaines seulement après sa création, plus de 50 000 visiteurs l'avaient déjà visité. ■

Facilitation de l'entrée des aides humanitaires

En vue de faciliter l'entrée des aides humanitaires au Liban, le ministère des Finances a demandé aux personnes concernées de:

- Permettre l'entrée des aides sous toutes leurs formes, destinées au Haut Commissariat de Secours, à l'un des ministères, à des parties gouvernementales, à des institutions publiques ou à n'importe quelle partie civile à titre personnel en vue d'être distribuées gratuitement et cela en vertu d'autorisations spéciales, la partie concernée devant s'engager à se charger des droits et des taxes et procéder à la régularisation nécessaire, en fonction de la décision prise ultérieurement par les autorités compétentes. Le Comité supérieur de secours et les ministères concernés se sont chargés de superviser la distribution gratuite des aides.
- Exonérer les formalités de dédouanement relatives à ces aides des droits douaniers, frais de services ainsi que des charges des heures supplémentaires même lorsqu'elles sont reçues en dehors des heures de travail officielles. ■

Dommages matériels

Les bombardements israéliens ont provoqué la destruction des aéroports, ports maritimes, chaînes de télévisions, antennes de transmission, ponts, routes et villages libanais. Les chiffres préliminaires révèlent les dommages suivants relatifs à l'infrastructure libanaise (Données mises à jour le 15/08/2006 - Source: www.lebanonundersiege.gov.lb):

Description	Quantité	Unités
Points Vitaux (aéroports, ports, centrales de traitement de l'eau, centrales électriques, etc.)	31	-
Routes	630	Km
Stations d'essence	25	-
Ponts	77	-
Autoroutes	72	-
Maisons privées / appartements	10 500	-
Secteur commercial (usines, marchés, fermes, etc.)	900	-

La valeur des dommages d'infrastructure est estimée à 2 milliards de dollars, comme précisé dans le tableau ci-dessous (Données mises à jour le 22/07/2206 - Source: www.lebanonundersiege.gov.lb):

Secteur	Approximation des Dommages (en millions de US dollars)
Transports	386
Electricité	180
Télécommunications	85
Eau	70
Logements et Organisations Commerciales	1 144
Industries	180
Stations d'essence	10
Infrastructures militaires	16
Total	**2 071**

La formation au sein du ministère des Finances: chiffres et activités

La formation en chiffres

L'Institut des Finances a veillé à maintenir un niveau exceptionnel de participation aux sessions de formation et à développer des cursus adaptés aux besoins des fonctionnaires du ministère des Finances. Il a également renforcé son ouverture aux différentes administrations tant locales qu'internationales, si bien que les sessions de formation ont atteint un total de 170 programmes durant la première moitié de 2006, avec 2841 participants, dont 60% du ministère des Finances, 36% d'autres administrations libanaises et 4% d'administrations étrangères.

Les chiffres de la formation pour la première moitié de 2006

Les formations	Nb. d'heures	Nb. de sessions	MoF	Autres administrations	Etrangers	Total participants
Programme de formation spécifique au ministère des Finances	**484,5**	**58**	**910**	**184**	**-**	**1094**
Direction Générale des Finances	242,5	44	573	184	-	757
Direction Générale des Douanes	239	11	317	-	-	317
Direction générale du Cadastre	3	3	20	-	-	20
Sessions d'informatique	**59**	**49**	**489**	**-**	**-**	**489**
Programmes de perfectionnement linguistique	**305**	**7**	**133**	**1**	**-**	**134**
Programme de formation pour les hôpitaux privés	**27**	**9**	**-**	**427**	**-**	**427**
Programmes de formation en collaboration avec des administrations publiques et privées	**7,5**	**22**	**-**	**319**	-	**319**
Programmes de formation en collaboration avec des organisations locales, régionales et internationales	**328**	**14**	**123**	**91**	**108**	**322**
Missions de formation à l'étranger	**955**	**25**	**53**	**3**	**-**	**56**
Total	**2166**	**184**	**1708**	**1025**	**108**	**2841**

Les thèmes des activités de formation entre avril et juin 2006

Durant le 2ème trimestre de 2006, la formation s'est adressée aux fonctionnaires et employés des directions générales des Finances, des Douanes et du Cadastre. Certains programmes de formation ont attiré un grand nombre de fonctionnaires des administrations et institutions publiques, notamment les formations administratives qui ont porté sur des thèmes tels que «la créativité managériale», «la gestion du temps», «la dynamique de groupe» et les «correspondances administratives».

Sessions de comptabilité

L'Institut des Finances a organisé 3 sessions de formation en comptabilité (niveau débutant, niveau moyen et niveau avancé), ainsi qu'une session de comptabilité analytique. Un grand nombre de candidats se sont présentés à ces sessions, d'autant que le Conseil de la Fonction Publique était supposé organiser un concours pour le poste de contrôleur principal, qui comprenait des examens portant sur cette matière. L'Institut des Finances qui avait commencé à mettre en place le programme de ce concours, a dû interrompre ses travaux à cause des événements qui ont frappé le Liban. Ils devraient reprendre à la première occasion.

Ateliers de travail sur les services offerts aux contribuables

Avec la création des unités de services aux assujettis dans les différents bureaux régionaux et fiscaux, l'Institut des Finances a mis au point, en collaboration avec la direction des Recettes, un programme de formation pour les fonctionnaires concernés ou intéressés par ce sujet. Les ateliers de travail ont regroupé des fonctionnaires de différentes catégories et de différentes divisions fiscales internes et régionales, afin de réviser et d'harmoniser le processus d'exécution des formalités et d'échanger idées et propositions susceptibles d'assurer des services meilleurs aux citoyens.

Le Budget, les budgets annexes et le projet de budget pour 2007

En marge de la préparation du projet de budget pour l'année 2007, l'Institut a organisé, en collaboration avec le ministère de l'Environnement, dans le cadre du projet d'Assistance Technique pour renforcer les compétences institutionnelles dans l'administration de l'environnement, et en collaboration avec la direction du Budget au ministère des Finances, 4 ateliers de travail sur le thème de «la préparation du Budget public et des budgets annexes et les orientations pour l'année 2007». Ces ateliers qui s'adressent aux responsables financiers et aux contrôleurs des dépenses ont été clôturés par une rencontre élargie à la Maison des Nations-Unies avec M. Robert Abou Jaoudé autour d'une présentation du rapport de la Banque mondiale paru récemment sur le thème de «la responsabilisation financière au Liban». ■

Archivage et documentation: pour conserver la mémoire de l'Administration publique

L'Administration publique au Liban ne disposant ni de bases scientifiques unifiées pour les archives ni de locaux équipés pour conserver les documents, l'Institut des Finances a collaboré avec le Centre des Archives Nationales en vue de former les fonctionnaires du ministère des Finances et d'autres administrations aux «principes d'archivage et de conservation des documents». Au programme également, une visite dans les locaux du Centre des Archives Nationales. ■

Programmes douaniers: sessions spécialisées et cérémonie de remise de certificats

L'Institut des Finances a organisé, en collaboration avec la direction générale des Douanes et le Haut Conseil des Douanes, une série de sessions de formation portant sur «les stupéfiants et les narcotiques et les moyens possibles de les détecter» et sur le «système harmonisé». A également été organisée, en date du 16 juin 2006, une cérémonie de clôture du programme de formation intensive des nouveaux contrôleurs adjoints de la direction générale des Douanes, en présence du ministre des Finances, du Président du Haut Conseil des Douanes, du Directeur Général des Douanes et des formateurs. La cérémonie a été animée par des exposés et présentations de la part des fonctionnaires qui se sont vus remettre leurs certificats dans une ambiance d'enthousiasme et de bonne humeur. Toutes nos félicitations aux nouveaux diplômés! ■

...Le foncier a aussi sa place!

L'Institut des Finances a entamé, le 19 avril 2006, en collaboration avec la direction générale du Cadastre, une série d'ateliers de travail sur «les normes d'enregistrement et d'inscription au Registre foncier», suivie à partir du 12 juin d'une série de sessions sur le système informatisé du registre foncier dans les locaux des Registres fonciers au Liban, et cela, en vue de former les fonctionnaires des services fonciers à l'utilisation efficace et uniforme du système informatique mis en place. ■

Formation de Formateurs à l'IdF: un projet franco-libanais

"Je voudrais devenir un bon formateur", "j'ai compris la différence entre enseignement et formation", "ma façon de penser a désormais changé" ...quelques expressions répétées par les participants au stage de "formation de formateurs" organisé conjointement par l'IdF et le GIP-Adetef du 12 au 16 Juin à Beyrouth. Cette formation pratique a permis à 15 participants, venant du ministère des Finances et d'autres administrations publiques, de préparer des sessions de formation, de mieux communiquer, de gérer un groupe, de rédiger des objectifs de formation et un fil conducteur. L'Institut a pu ainsi découvrir un potentiel de formateurs riche et dynamique. A la prochaine... ■

Hommage à l'équipe de formateurs

La direction et l'équipe de formation de l'Institut des Finances tiennent à remercier les formateurs qui ont déployé des efforts considérables au cours du 2ème trimestre de 2006 et donné le meilleur d'eux-mêmes. Nos remerciements vont particulièrement à: M. Michel Chaccour, M. Mahmoud Ismaïl, M. Ziad Maadarani, Mme Clémence Saghbini, M. Imad Moukahel, M. Dani Gédéon, M. Dani Daou, M. Abbas Chit, M. Hussein Moustapha, Mme Hayat Nader, M. Abdel Hafiz Soubra, M. Elias Haddad, M. Elias Charbel, M. Adnan Chaaban, M. Amin Saleh, M. Habib Abou Sakr, Mme Patricia El-Badaoui, M. Antoine Saliba, M. Maurice Assaf. ■

Une étape dans l'évaluation de la performance de l'Institut des Finances

Dix ans se sont écoulés depuis la création de l'Institut des Finances. Dix ans jalonnés d'innombrables expériences, d'activités intenses, de soutien de la part des fonctionnaires et des responsables au ministère des Finances, mais aussi de persévérance de notre équipe de travail, de confiance des partenaires internationaux et locaux et de collaboration étroite avec les fonctionnaires du ministère des Finances et d'autres administrations publiques.

Dix ans. Une étape sur laquelle il est impératif de s'arrêter. Une étape incontournable pour évaluer les points forts, remédier aux lacunes et définir notre itinéraire pour l'avenir. Cela étant, pourquoi ne pas recourir à nos partenaires français qui ont contribué à la création de notre Institut et à son parcours pour nous aider à planifier les années à venir?

Messieurs Benoît Chevauchez et Jean-Louis Bodin de l'Agence Française du Développement de l'Échange Technologique et Financier (ADETEF) relevant du ministère français des Finances ont effectué, à cette fin, une visite de terrain à Beyrouth où ils ont rencontré des partenaires de l'Institut, des formateurs, des directeurs et des fonctionnaires du ministère des Finances. Ils ont tenté d'évaluer l'Institut en se mettant à la place des personnes bénéficiant de ses services et artisans de ses politiques, tout en tenant compte de son environnement local et régional. Ces rencontres ciblées ont donné lieu à une étude d'évaluation du fonctionnement de l'Institut. Cette étude a porté sur les populations ciblées par ses programmes, les thèmes de formation, la relation avec les autres institutions du secteur de la formation au Liban, la révision des activités de l'Institut dans le domaine de la communication, des ressources humaines et des politiques de formation au sein du ministère des Finances. L'étude a, par ailleurs, souligné la nécessité de renforcer les capacités de l'Institut pour le rendre à même d'assimiler les demandes croissantes de formation.

M. Chevauchez a, en outre, participé à deux réunions-débats organisées par l'Institut des Finances le 5 mai 2006, sous le parrainage et en présence du ministre des Finances Dr Jihad Azour. ■

Conversation avec M. Chevauchez

«Hadith El Malia» a profité de la pause pour entamer une discussion avec M. Chevauchez qui, comme beaucoup de Français, s'est dit très enthousiaste d'être au Liban, de retrouver ses nombreux amis et de séjourner à Beyrouth, cette cité belle et ouverte, a-t-il dit, dans une région très complexe. Il ajoutait qu'il s'attendait à un avenir souriant pour l'Institut des Finances qui travaille sans relâche pour développer ses programmes, tout en lui souhaitant un rôle exceptionnel au niveau régional. Interrogé sur l'idée qu'il s'était faite de l'équipe de l'Institut, il avait répondu que cette équipe efficace et pleine d'enthousiasme avait suscité son admiration et avait conclu en disant avoir remarqué que l'élément féminin y était prédominant et se demandait pourquoi il n'y aurait pas davantage d'hommes! ce à quoi nous répondons...peut-être cela aurait-t-il lieu dans les dix prochaines années! ■

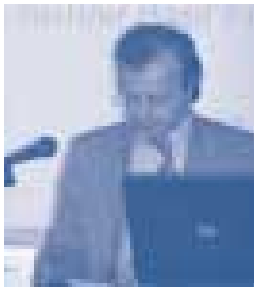

Un mouvement d'échange et de coopération dynamique de et vers la France

Les expériences françaises à la portée des fonctionnaires des Finances

28 fonctionnaires du ministère des Finances ont participé à des programmes et des missions de formation ainsi qu'à des visites de terrain dans les écoles et instituts nationaux rattachés au ministère français des Finances et ce, comme indiqué dans le tableau suivant:

Direction/Institut/Ecole	Nombre de participants
La Direction Générale des Impôts	5
La Direction des Grandes Entreprises	4
L'Ecole Nationale des Impôts	13
L'Ecole Nationale des Douanes	2
L'Ecole Nationale d'Administration	3
L'Institut de Gestion Publique et du Développement Economique	1
Total	**28**

Durant les missions en France, deux visites de terrain ont été organisées, dont une sur le thème de l'engagement fiscal, à laquelle était présents le directeur des Recettes, M. Louay El-Hajj Chéhadé, et une équipe de travail spécialisée du ministère. L'autre visite avait pour but de se familiariser avec l'expérience française en ce qui concerne les grands contribuables. Ont pris part à cette visite le chef du Bureau des Grands Contribuables, M. Sarkis Sakr et une équipe de contrôleurs principaux.

Une délégation de la Comptabilité Publique française à Beyrouth

Une délégation de la direction de la Comptabilité Publique française a visité le ministère des Finances à Beyrouth, du 7 au 9 mai 2006, pour discuter, avec les personnes concernées, des moyens d'apporter une assistance technique à la modernisation de la gestion des dépenses publiques. La délégation présidée par M. Alain Thébault était composée de M. Gilles Gémini et M. Gérald Demey.

Consécration de la coopération entre le ministère des Finances et l'Ordre des experts-comptables au Liban

Le ministre des Finances, Dr Jihad Azour, et le président de l'Ordre des experts-comptables agréés au Liban, M. Farid Gebran, ont signé dans la matinée du jeudi 15/6/2006 deux accords de coopération entre l'Ordre des experts-comptables agréés au Liban, d'une part, et le ministère et l'Institut des Finances- Institut Basil Fuleihan, d'autre part. Le protocole de coopération vise à développer les procédures et les systèmes fiscaux établis par le ministère et concernant l'Ordre, à élaborer des programmes de formation conjoints sanctionnés par un diplôme ou des certificats de spécialisation, ainsi qu'à organiser des séminaires et des rencontres conjointes, à collaborer dans le domaine de la formation et à échanger les publications.

A la rencontre de l'aventure à l'Institut des Finances

Maxime Chaya, exemple de persévérance...l'Institut des Finances : 10 ans de persévérance

«Par la détermination, nous pouvons réaliser nos rêves les plus fous, à condition d'avancer lentement mais sûrement». Tel est le message lancé par l'alpiniste et le héros libanais Maxime Chaya au cours de ses visites à l'Institut des Finances les 23 et 30 juin 2006. Au cours de sa première visite, Chaya avait rencontré l'équipe de travail de l'Institut et des étudiants universitaires, alors que la deuxième rencontre s'était faite avec la participation du ministre des Finances, Dr Jihad Azour, aux côtés des fonctionnaires du ministère et de leurs familles, loin de la politique, de l'économie et des soucis du pays. Au cours des deux rencontres, Chaya a parlé de son expérience durant l'escalade des 7 Sommets et particulièrement du sommet de l'Everest et projeté un documentaire retraçant ses nombreuses périples. Le ministre des Finances a qualifié l'expérience de Chaya d'expérience libanaise unique et hautement réussie puisqu'il a hissé le drapeau libanais sur le plus haut sommet du monde: «ce qui nous rend très fiers de cette réalisation libanaise», avant d'affirmer la nécessité de travailler dans un esprit jeune et avec détermination pour réaliser les grands projets professionnels planifiés d'avance, tant dans la vie privée qu'au sein du ministère.

Chaya en quelques lignes

Le héros libanais, Maxime Chaya, est né à Beyrouth en 1961. Il est marié et père de deux enfants. Titulaire d'un diplôme d'économie monétaire-mention très honorable-, il décide par la suite de se consacrer à sa passion, le sport, qui lui vaut de nombreux titres au Liban et à l'étranger. Il commence son périple vers les 7 Sommets en 2003 et l'achève le 15 mai 2006 en arrivant au sommet du mont Everest où il plante le drapeau libanais pour la première fois aux côtés de drapeaux d'autres pays. Sur le plan mondial, Chaya est le 54ème alpiniste à avoir gravi les 7 Sommets.

Au revoir, M. Clavier!

A l'occasion de la fin de la mission de M. Frédéric Clavier, Conseiller de Coopération Culturelle et Directeur de la Mission Culturelle de l'Ambassade de France au Liban, dans le cadre de la relation de coopération et d'amitié qui le lie à l'équipe du ministère des Finances et en signe de reconnaissance pour les efforts soutenus qu'il a déployés pour la réussite de la coopération franco-libanaise, l'Institut des Finances a rendu hommage à M. Clavier au cours d'un déjeuner organisé en présence du Directeur Général des Douanes, de directeurs au sein du ministère des Finances et d'amis, au terme duquel la directrice de l'Institut a remis à M. Clavier une médaille commémorative. ■

M. Jean-Noël Baléo, Mme Lamia Bissat, M. Frédéric Clavier (De gauche à droite)

L'application du système Swift au ministère des Finances

En plus des informations parues dans «Hadith El Malia» n°.24, mai 2006 concernant le système Swift qui vise à effectuer les paiements aux citoyens et aux entrepreneurs qui traitent avec les différentes administrations et institutions publiques par le biais de transferts bancaires directs à leurs comptes, nous signalons que le montant minimum du transfert a été amené de 25 à 10 millions de L.L. et que le transfert s'effectue à travers la Banque du Liban aux comptes des bénéficiaires dans n'importe quelle banque commerciale.

L'adoption du système Swift a permis de se détacher des délégués des administrations publiques et d'avoir un rapport direct avec les bénéficiaires, rendant l'encaissement des sommes dues rapide et simple. La création de ce système vient accompagner le processus d'informatisation engagé au ministère des Finances, vu que le développement technologique améliore l'image du ministère et augmente la productivité des fonctionnaires. La mise en œuvre de ce système requiert plus d'efforts, voire un plus grand nombre de fonctionnaires, et nécessite un sens plus accru de responsabilités. Afin d'éviter les erreurs, les bénéficiaires sont appelés à produire l'original de leurs relevés bancaires portant le nom de la banque, la branche, le numéro de compte ainsi que le nom du bénéficiaire.

Le système Swift transmet aux bénéficiaires une image positive et sérieuse du ministère des Finances, malgré certaines difficultés que nous pourrions rencontrer dans sa mise en œuvre, à l'instar de tout système appliqué pour la première fois. ■

Christine Al-Hourani
Chef comptable au Bureau des transferts

Impôt sur le revenu: le formulaire «R8» en détail

De nombreuses questions ont été soulevées ces derniers temps sur le formulaire de déclaration personnelle «R8» et sur les catégories d'employés appelés à présenter cette déclaration, conformément aux dispositions de l'article 53 de la loi de l'impôt sur le revenu. Pour éviter que cette catégorie de contribuables ne soit passible d'amendes, le Bureau de Déduction des Salaires à la Source à la direction des Recettes a lancé une campagne de sensibilisation et de rappel à travers des annonces publiées dans les journaux et quotidiens locaux et diffusées sur certaines chaînes de télévision et par l'envoi de messages sms et de courriers électroniques, sans oublier les mémorandums adressés à toutes les administrations et institutions publiques pour rappeler à leurs fonctionnaires les délais fixés et les stipulations de la circulaire No. 24/2005 de la Présidence du Conseil des ministres.

Qui sont les personnes concernées par cette déclaration personnelle?

Est tenue de faire cette déclaration:

- Toute personne travaillant auprès de plusieurs employeurs;
- Toute personne qui exerce en même temps un travail rémunéré et une activité soumise à l'impôt sur les bénéfices;

- Toute personne qui exerce un travail rémunéré et qui perçoit, en même temps, une pension de retraite ou des allocations à vie.

Quels sont les délais pour présenter cette déclaration?

Cette déclaration devra être présentée chaque année avant le 1er mai pour l'année précédente.

Que comporte cette déclaration?

Elle comporte la totalité des salaires payés au contribuable par chacun de ses employeurs et la taxe déduite de chaque salaire. Le salarié calcule la taxe due sur l'ensemble de ses revenus après déduction, conformément à la loi, des sommes non assujetties à l'impôt et de l'abattement personnel et s'acquitte de la différence entre l'impôt ainsi calculé et l'impôt déjà déduit par son éventuel employeur.

Quant à la personne qui exerce en parallèle un travail salarié et un métier assujetti à l'impôt sur les bénéfices, elle doit mentionner dans sa déclaration personnelle l'ensemble des salaires touchés et recalculer l'impôt progressif dû sans déduction de l'abattement personnel, ayant bénéficié de cette déduction sur les revenus assujettis à l'impôt sur les bénéfices.

Notons que les secteurs où les employés exercent souvent plus d'une activité professionnelle sont les suivants: l'éducation, notamment les écoles, instituts et universités; les grands établissements tels les banques, les assurances; les administrations et les établissements publics dont les employés exercent éventuellement une autre activité salariée tel l'enseignement dans des établissements privés ou sont rémunérés par des établissements publics (citons, à titre d'exemple, les rémunérations accordées aux membres des commissions). Le Bureau de Déduction des Salaires à la Source a d'ailleurs tenté de les informer par courrier électronique de leur devoir de déclaration. Il s'est avéré que nombreux contribuables n'étaient pas au courant de la nécessité de présenter ladite déclaration et n'ont pu, par conséquent, respecter le délai fixé. La direction a donc dû proroger le délai de déclaration d'un mois supplémentaire, publier cette prorogation dans les journaux locaux et réenvoyer des courriers électroniques aux secteurs susmentionnés et ce, en collaboration et coordination avec l'Institut des Finances.

Notons que Mme Souha Diab, contrôleur des impôts au sein du Bureau de Déduction des Salaires à la Source, a mis au point un programme permettant au contribuable de remplir la déclaration personnelle et de calculer l'impôt dû en tenant compte de son statut familial et de la période durant laquelle il a exercé une activité. S'ensuit alors l'impression de la déclaration et du préavis de paiement. Ce programme a pour but d'aider les contribuables et de leur éviter de se procurer les formulaires "R8" et de paiement. La direction a mis ce programme ainsi qu'un guide d'utilisation à la disposition du contribuable sur le site web du ministère des Finances. Les employés des unités de services aux assujettis et du Bureau de l'Obligation Fiscale au sein de la direction ont répondu aux questions de toutes les parties concernées par cette déclaration, soit par téléphone, soit en personne dans les locaux du Bureau. ■

Hala Fawaz
Inspecteur principal - Bureau de Déduction des Salaires à la Source

Il est désormais possible de présenter sa déclaration par la poste!

Présenter sa déclaration fiscale par la poste est sans doute une des démarches les plus importantes visant à faciliter la relation des contribuables avec l'administration fiscale.

1. But de cette démarche:

Le problème qui se posait était double:

- d'une part, le nombre important de contribuables qui se trouvaient, surtout vers la fin des délais fixés, dans des locaux souvent non-équipés, pour les accueillir, leur causant ainsi une perte de temps et d'énergie et les tentant de recourir à des moyens illégaux afin d'accélérer le traitement de leurs formalités.
- d'autre part, ne pas pouvoir utiliser le temps à d'autres fins et les efforts des fonctionnaires concernés par ces déclarations.

2. Date d'entrée en vigueur du service:

Le ministre des Finances a émis, en date du 25 mars 2006, une décision expliquant les modalités et conditions d'envoi des déclarations d'impôts par la poste, sachant que le budget de l'année 2005 publié le 3 février 2006 comportait une disposition rendant obligatoire l'envoi par la poste des déclarations des contribuables tenus d'effectuer le paiement de leurs impôts en même temps que la déclaration.

La société LibanPost est tenue du secret professionnel

3. Coût du service:

Toute formalité pesant jusqu'à 2 kilos → 5,000 L.L.
Tout poids ou kilogramme supplémentaire → 1,500 L.L.

Le budget de 2005 a annulé la taxe annuelle forfaitaire que le contribuable payait et dont le montant s'élevait à 11,000L.L. pour les individus et les entreprises individuelles et à 21,000 L.L. pour les sociétés.

4. Lieu de déclaration:

Tous les bureaux de LibanPost présents sur le territoire libanais.

5. Preuve de présentation de la déclaration:

- La copie du récépissé délivré par l'employé de la poste au citoyen est considérée comme un récépissé de déclaration.
- La date de dépôt à l'un des bureaux de LibanPost est considérée comme étant la date effective de la déclaration.

L'employé de LibanPost se doit de fermer l'enveloppe contenant la déclaration avant d'y apposer deux fois le cachet, la date, ainsi que la signature du dépositaire et de l'agent.

6. La formation au nouveau service:

Les employés de LibanPost, dans toutes ses branches, on suivi des sessions de formation organisées à l'Institut des Finances par des responsables du ministère des Finances et de la direction de LibanPost. Le but de ces sessions est de familiariser les employés avec les formalités relatives à tous les genres d'impôts concernés, la procédure suivie pour le remplissage des formulaires, les documents requis en annexe, en plus des informations relatives à la bonne gestion du nouveau service et à l'usage du logiciel mis au point à cette fin. ■

Rania Abou Jaoudé
Spécialiste en administration publique
Gretta Mehanna
Unité de recherches et d'analyses fiscales

Instructions pratiques

- Tous les formulaires de déclaration pouvant être envoyés par la poste sont disponibles dans tous les bureaux de LibanPost.
- Le citoyen peut procéder au dépôt de toute formalité à tout moment, à condition de respecter les délais fixés pour la déclaration.
- Toutes les formalités sont quotidiennement convoyées au siège principal de LibanPost où elles sont triées et envoyées au ministère des Finances dans un délai maximum de deux jours ouvrables.
- Exception faite des déclarations de taxe sur la valeur ajoutée où le citoyen peut procéder à la déclaration sans toutefois payer la somme due, ce dernier se trouve dans l'obligation de s'acquitter de la taxe due dans l'une des succursales des banques commerciales avant d'envoyer sa déclaration par la poste.

Pour plus d'informations, veuillez contacter LibanPost - service clientèle au numéro suivant: 01-629 629

La contribution de LibanPost à la promotion de la réforme administrative et à l'amélioration du service public

LibanPost, un exemple de privatisation réussie d'un service public:

LibanPost a œuvré dès sa privatisation, notamment au début de l'année 2001, à transformer ses 55 bureaux distribués sur tout le territoire Libanais en locaux de services pourvoyant aux besoins du citoyen, qu'ils soient du domaine de la poste ou autres.

La distribution géographique, la chaîne de distribution, les ressources humaines, logistiques et techniques disponibles à LibanPost qui œuvre en permanence pour les développer, ont permis d'une part de fournir aux citoyens le meilleur service et de leur économiser les frais de déplacement nécessaires à l'accomplissement de leurs formalités, et d'autre part de faciliter aux administrations et institutions publiques concernées leurs opérations.

LibanPost et les services publics:

LibanPost a contribué et contribue toujours avec succès à fournir les services de gestion et d'envoi des formalités publiques à travers tous ses bureaux agréés en vertu de mémorandums d'entente signés avec différents ministères et administrations publiques. Citons ici quelques exemples des services fournis par LibanPost:

- Le renouvellement des permis de séjour des citoyens arabes et étrangers,
- La délivrance de nouveaux passeports,

- Les formalités de la direction de la Circulation, des Voitures et des Véhicules,
- Les extraits d'état civil,
- Le casier judiciaire,
- Les formalités des retraités,
- Les formalités relatives aux affaires foncières,
- Les formalités du service militaire et des réservistes,
- La certification des documents et diplômes,
- Le paiement des frais d'inscription à l'Université Libanaise,
- Les formalités de la mutuelle des fonctionnaires,
- Les formalités de renouvellement des permis de travail,
- L'envoi des déclarations fiscales au ministère des Finances et autres documents.

LibanPost et les déclarations fiscales:

Dans le cadre du plan visant à simplifier les formalités administratives relatives au ministère des Finances, ce dernier a conclu avec la société LibanPost un accord en vertu duquel tous les bureaux de la société se trouvent dans l'obligation d'assurer l'envoi de toutes les déclarations d'impôts.

Le personnel du département informatique de LibanPost a donc mis au point, en collaboration avec le ministère des Finances, un logiciel qui permet de fournir au ministère toutes les informations concernant les contribuables.

Vu le succès de cette expérience, et trois mois après le lancement dudit service, le ministère des Finances a pris la décision de permettre aux citoyens qui le désirent de présenter les formalités de l'impôt sur les propriétés bâties par le biais des bureaux de LibanPost.

Il convient de noter, également, que les services fournis par les bureaux de LibanPost contribuent à augmenter la productivité des fonctionnaires en leur éliminant la tâche de réception des déclarations et au renforcement de la transparence et de la responsabilisation.

Je voudrais enfin remercier tous ceux qui ont contribué au succès de ce service, notamment le personnel du ministère des Finances qui a formé le personnel de LibanPost, et l'Institut des Finances qui a organisé dans ses locaux les sessions de formation. ■

Khalil Daoud
Président - Directeur Général de LibanPost

Le réseau GIFT-MENA: un partenariat pour la formation en bonne gouvernance

La première activité du Réseau GIFT-MENA:

Lors de sa première réunion à Granada, Espagne, qui s'est tenue du 8 au 10 juin 2006, en présence d'experts internationaux dans le développement des réseaux de formation, le Comité de pilotage du réseau GIFT-MENA a discuté de la progression des activités identifiées et des modalités organisationnelles, financières et légales du réseau et a établi un calendrier d'action pour l'année 2006-2007.

Cette réunion a ainsi abouti au lancement d'un projet pilote de «Formation de Formateurs» mis en place par l'IdF et le GIP-ADETEF au Liban et en Jordanie et à la sélection d'outils de promotion du réseau GIFT-MENA tant au niveau régional qu'international. Cette initiative, destinée à renforcer la coopération entre les instituts et écoles de formation de la région, reste avant tout un outil d'échange et de promotion du savoir et de la connaissance entre les pays de la région visant à la modernisation des pratiques et de l'administration publiques pour un service étatique plus efficace et des administrations plus performantes.

Il est à noter que cette rencontre est le fruit des décisions prises pendant le Forum des Ecoles et Instituts de Formation en Gouvernance de la région MENA qui a été organisé à Beyrouth les 15 et 16 Mars 2006, par l'Institut des Finances dans le cadre des activités de son 10ème Anniversaire, en partenariat avec l'Institut de la Banque Mondiale et en collaboration avec l'Association des Banques du Liban et la Faculté de Droit et des Sciences Politiques de l'Université Saint-Joseph.

Treize directeurs et responsables d'écoles et d'instituts de formation à la gestion des affaires publiques et gouvernance de la région MENA ont participé à ce forum, en plus des onze représentants d'instituts de formation européens, de représentants de la Banque mondiale et d'une quinzaine d'experts libanais.

Ce forum fut l'occasion de discuter, d'échanger et de disséminer les bonnes pratiques internationales en matière de formation et de gouvernance.

La création du Réseau GIFT-MENA «Governance Institutes Forum for Training»

Au terme du Forum et face au besoin imminent et réel révélé par le contenu des débats, les parties présentes ont conclu à la création d'un réseau, parrainé par l'Institut de la Banque Mondiale, et destiné à traiter des priorités de bonne gouvernance en matière de formation. Ce réseau se distingue des initiatives similaires avancées dans la région, dans la mesure où il s'engage à intégrer et promouvoir

les principes de gouvernance dans toute activité de formation et de développement des compétences au sein du secteur public.

Le réseau GIFT-MENA a ainsi adopté les critères suivants comme **objectifs guides:**

- Promouvoir l'échange d'expertise en matière de formation et de gouvernance dans la région MENA;
- Soutenir le développement des compétences et le développement institutionnel;
- Promouvoir les réseaux et renforcer les partenariats;
- Disséminer les informations relatives aux meilleures pratiques;
- Faciliter l'échange d'activités de formation entre les membres du réseau;
- Participer au développement de modules de formation en gouvernance.

Les participants au Forum ont également voté pour les **trois premières activités du réseau** qu'ils ont jugées prioritaires:

1. La création d'un portail commun à tous les membres du réseau;
2. La mise en place d'un programme d'échange en matière de modules de formation, de formateurs et de missions d'études;
3. La promotion de la création de nouveaux modules de formation en gouvernance. ■

Le comité de pilotage du réseau GIFT-MENA*

- L'Institut des Finances, Liban;
- L'Organisation Arabe pour le Développement Administratif, ARADO, Egypte;
- L'Institut National de Formation, Jordanie;
- L'Institut International de Management et de Formation, IMTI, Liban;
- L'Ecole Nationale d'Administration, Tunisie;
- L'Ecole Nationale d'Administration, Maroc;
- L'Institut de la Banque Mondiale;
- GIP-ADETEF, France;
- Le Réseau méditerranéen POLIBIUS des facultés d'administrations publiques;
- L'Institut National d'Administration Publique, Espagne.

* Veuillez noter que la participation au réseau reste non-officielle jusqu'à la publication de son règlement interne et que le réseau demeure ouvert à toute institution de formation intéressée d'y participer et adhérant à ses objectifs.

Pour plus d'information ou pour rejoindre le réseau GIFT-MENA, veuillez contacter:

L'Institut de la Banque Mondiale
Tel : +33 4 91992460
Fax : +33 4 91992479
E-mail: fwiprich@worldbank.org

L'Institut des Finances
Tel : +961 1 425147 ext 322
Fax: +961 1 426860
E-mail: s.hatem@if.org.lb

Azour élu président du groupe G8-Moyen-Orient

Les ministres des groupes G8 et Moyen-Orient ont élu, à l'unanimité, le 22 mai 2006, le ministre des Finances Dr Jihad Azour président des activités des deux groupes pour l'année à venir. Dr Azour est la troisième personnalité à avoir été élue à ce poste après les ministres des Finances britannique et égyptien et ce, au cours de la réunion semestrielle des ministres des deux groupes à Charm El-Cheikh, en Egypte, en marge du Forum économique mondial. ■

Une délégation des Forces de Sécurité Intérieure présidée par le Général Ashraf Rifi à l'Institut des Finances

L'Institut des Finances a reçu, le 2 mai 2006, la visite d'une délégation des Forces de Sécurité Intérieure présidée par le Général Ashraf Rifi, durant laquelle la délégation a pris connaissance des programmes et du mode d'organisation des sessions de formation professionnelle continue à l'Institut, en vue de profiter de l'expérience de ce dernier dans le domaine du renforcement des capacités des fonctionnaires et de la modernisation et du développement de l'Administration. A noter que les Forces de Sécurité Intérieure lancent actuellement des programmes de réforme et de modernisation visant à améliorer leur performance qui requièrent un suivi efficace en termes de renforcement des capacités de leurs effectifs et de développement de leur centre de formation. Les deux parties ont ainsi discuté des moyens possibles de collaboration. ■

Un projet de loi pour l'harmonisation et la simplification des procédures fiscales: motifs et descriptif

Le code de procédures fiscales s'inscrit dans le cadre du plan de réforme du ministère des Finances visant à «faciliter la vie au contribuable» en simplifiant et en harmonisant les procédures fiscales, démarche préalable à l'adoption du système de l'impôt global sur le revenu que le ministère des Finances s'attelle actuellement à mettre en place.

Projet de loi sur les procédures fiscales: les motifs

Dans la pratique quotidienne et suite au recensement des procédures relatives aux différents impôts et taxes, le ministère des Finances a pu constater l'existence de procédures complexes et contradictoires. Ceci a jeté la confusion dans les esprits des personnes concernées au sein des administrations fiscales et laissé perplexes les contribuables.

Le ministère a donc procédé à l'élaboration d'une loi visant à harmoniser et à simplifier les procédures fiscales, dans le but d'instaurer un système fiscal moderne et simplifié susceptible de faciliter la vie au contribuable afin d'effectuer les opérations de manière rapide et efficace au sein du ministère des Finances.

Cette loi vise donc essentiellement à:

- Promouvoir la transparence et moderniser l'administration fiscale
- Simplifier et informatiser les procédures
- Améliorer la qualité des services offerts au contribuable
- Mettre en place un système fiscal plus équitable
- Promouvoir l'engagement fiscal
- Augmenter les recettes
- Accroître le nombre de contribuables enregistrés à la base de données fiscales.

Une loi moderne et simplifiée

Le ministère cherche, à travers cette loi, à limiter les interprétations aléatoires et le discrétionnisme dans les matières fiscales par l'instauration d'un système fiscal moderne et développé qui fournirait toutes les informations, explications et conclusions faisant aujourd'hui l'objet d'interprétation et de jurisprudence de la part des administrations fiscales et des autorités judiciaires compétentes en matière de fiscalité. La loi cherche donc à préciser et à clarifier les droits et obligations de l'administration fiscale et à définir ses compétences et ses tâches ainsi que la relation de ses membres et fonctionnaires entre eux d'une part et avec le contribuable d'autre part. Cette loi assure ainsi au contribuable les garanties nécessaires en lui indiquant ses droits et obligations et consacre le principe d'égalité qui doit impérativement être appliqué dans les lois fiscales afin de réaliser une justice fiscale.

Les sujets et principes nouveaux apportés par cette loi

Le projet de loi a, outre les modifications apportées à certaines questions, développé de nouveaux sujets et principes, dont notamment:

► **L'instrauration de principes administratifs généraux:**

- Le code de procédures fiscales et autres lois
- La promulgation des textes d'application et réglementaires
- Les règles d'interprétation des textes de loi relatifs aux impôts

► **L'uniformité des procédures appliquées aux différentes catégories d'impôts, dont:**

Les délais:

- Mode de calcul, procédures de prorogation et d'unification pour tous genres d'impôts
- Le conflit d'intérêts
- La collaboration entre les administrations publiques et privées
- La notification de l'administration fiscale de l'éventuelle création d'une entreprise, des modifications qui y sont apportées et de l'adhésion aux syndicats
- La simplification de la tenue des registres comptables
- L'adoption d'un numéro fiscal unique pour toutes les catégories d'impôts

  Un seul compte fiscal pour chaque contribuable

Les déclarations:

- Séparation de l'obligation de déclaration de celle du paiement de l'impôt
- Prorogation des délais de déclaration dans des conditions exceptionnelles
- L'envoi des déclarations par courrier électronique
- Le droit de modification des déclarations dans des conditions bien déterminées
- Statuer sur les oppositions et appels
- L'imposition
- L'auto-évaluation fiscale

Le contrôle:

- Le droit de l'administration à recueillir des informations
- Le droit du contribuable à être notifié de l'ordre de mission du contrôle,
- Interdiction de réétudier une période fiscale déjà contrôlée
- Notifier le contribuable des

résultats du contrôle avant la parution de l'imposition définitive

Le paiement de l'impôt:

- Restitution de l'impôt payé en surplus
- La collecte des impôts par voies ordinaires et par voie coercitives
- La définition et la clarification des droits et obligations des contribuables.

Finalité du code de procédures fiscales

Allant de pair avec le plan de réforme élaboré par le ministère des Finances, ce code vise à renforcer les relations entre le contribuable et l'administration fiscale et à s'assurer du respect par l'administration des droits du contribuable qu'elle sera chargée d'aider, de conseiller et d'orienter. L'objectif escompté de ce projet de loi est de faciliter au contribuable la prise de connaissance et le suivi des procédures fiscales et de promouvoir sa culture fiscale et sa compréhension du système fiscal libanais, de sorte à augmenter l'engagement fiscal et à réduire les charges administratives par l'uniformisation et la simplification des procédures fiscales en vigueur. Ce projet contribue également à augmenter le taux de recouvrement par suite de l'amélioration de l'engagement fiscal, d'où un système fiscal plus juste et équitable.

L'unification, la réduction et le regroupement des amendes dans une même et unique loi

Type d'infraction	Amende proposée (en L.L.)	Amende actuelle
Retard ou non présentation de la demande d'inscription	Entre 300,000 et 2,000,000	Entre 300,000 et 3,000,000
Retard ou non déclaration de la cessation d'activité	Entre 300,000 et 2,000,000	10% et jusqu'à 100% pour chaque mois de retard
Retard ou non déclaration	5% et jusqu'à 100% pour chaque mois de retard	10% et jusqu'à 100% (voire 200% pour la TVA) pour chaque mois de retard
Déclarations incorrectes	25% de la différence entre l'impôt net dû et l'impôt net déclaré	Deux fois l'impôt non déclaré
Infractions relatives aux factures	2% de la valeur de l'opération et 0,5% pour les infractions formelles	Deux fois l'impôt dû pour l'opération, objet de la facture, et 5% de l'impôt dû, pour les infractions formelles
La non tenue de livres et de registres comptables	50% de l'impôt net dû et non déclaré	100% de l'impôt dû et 200% de l'impôt dû pour la TVA
Pénalité pour retard de paiement de l'impôt	1% et 1,5% respectivement pour la TVA et pour l'impôt déduit à la source	2% et 3%
Droit de timbre fiscal	5 fois le droit de timbre	10% de la valeur du droit de timbre

Un programme socio-économique pour le Liban, par Charbel Nahas, Beyrouth: The Lebanese Center for Policy Studies (LCPS), 2006

«Un programme socio-économique pour le Liban », par le chercheur Charbel Nahas, est une publication du Lebanese Center for Policy Studies (LCPS) en 160 pages doubles regroupant les deux versions arabe et française.

Le livre offre une lecture critique des politiques économiques adoptées au Liban au cours des dernières années ainsi qu'un panorama des changements politiques survenus récemment et des défis que le pays rencontre sur le plan économique et les perspectives possibles pour relever ces défis. L'auteur tente de faire une lecture de l'état des lieux au Liban sous un angle politico-économique... et part d'une analyse du régime socio-économique en place pour en arriver à définir les axes du changement et de la réforme.

Le livre comprend une présentation et dix chapitres. Le premier chapitre aborde le contexte politico-économique, le deuxième les discours et constats, le troisième est une analyse du modèle socio-économique libanais et le quatrième expose les objectifs et choix de l'ajustement. Le chapitre 5 étudie les moyens de restaurer les fonctions économiques de l'Etat, alors que le chapitre 6 porte sur les moyens de restaurer la légitimité et l'efficacité de l'Etat. Le chapitre 7 cherche à laïciser, expliciter et étendre l'action sociale de l'Etat. Le chapitre 8 traite des modalités susceptibles de favoriser les capacités productives du secteur privé. Le chapitre 9 analyse les moyens de rationaliser les relations économiques extérieures et le chapitre 10 expose les conditions de la transition.